



مناقشة لكتاب سفير هولندا في مصر: «الصراع على السلطة في سوريا»

## معالجة بروج التفكيك... والفتنة

لم يتعرض نظام سياسي أو رجل سياسة الى جملة اصدارات كتب سيرة أو وصف أو تحليل كما تعرض النظام السياسي في سوريا أو شخص الرئيس حافظ الأسد ولعل مراجع الكتاب الذي نتناوله هنا: «الصراع على السلطة في سوريا» (١)، كافية للتدليل على الأهمية الاستثنائية التي تلقىها الظروف السياسية المختلفة على سوريا ورئيسها، وهذا بعد ذاته يستدعي ان نضمه الى قائمة الانتقادات الموجهة لكتاب سفير هولندا في مصر نيكولاس فان دام، لان الأهمية سابقة الذكر تجعل تناول النظام السياسي وتاريخية السياسة في سوريا من عام ١٩٦١ الى ١٩٩٤ بادوات الوصف لما قبل قومي والتجزئي والطائفي والإقليمي والعشائري... وربما (الحاراتي)، بمثابة تناول يصب في النهاية في ما يمكن تسميته (ضد) هذا النظام مهما كانت الدوافع ومهما حاول هذا المؤلف ان ذلك ان يضفي نوعاً من الوثائقية بهدف تفعيل وزن (الموضوعية) على حساب «الغائبة المضمر». ومع ذلك وبعيدا عن القراءة البوليسية المأراوية لهذا الكتاب فإنا سنقوم بمجرد حساب منهجية وفكرية تحاول ان تكون في وضعية (موضوعية مضادة) وهذا من حق كاتب سياسي يقرأ هذا الكتاب ويتعامل معه:

- كيف يمكن ان تستقيم دراسة عن سياسة يكتنفها الظرف المحلي والإقليمي والدولي بالإصرار على الإكتفاء بالسرد الوصفي لما هو محلي دون الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتبادل الذي يتعكس عن تداخل العناصر الإقليمية والدولية بما هو محلي في علاقة معقدة وشملت تاريخ الاستقرار السياسي في سوريا قبل المرحلة التي درسها السفير الهولندي أي قبل عام ١٩٦١، والتي على أساس فهمها يمكننا ان نتكلم عن طريقة الاداء السياسي المحلي في سوريا خلال المرحلة المدروسة والتي - أيضا - يمكن على ضوئها ان نفسر الألية التي انتهجها الرئيس الأسد في التعامل مع الواقع المحلي بكل ابعاده وعناصره وذلك دفعا للتأثيرات السلبية، لما هو إقليمي ودولي، عن اللعب بالعناصر المحلية التي تشكلت تاريخيا على شكل موزاييك، ديني وطائفي وعشائري، تميز بأنه متعايش كنوع من انواع التعايش القائم على التعددية والتسامح، وهما العاملين اللذان لم تعرفهما تجرية الحضارة الأوروبية التي لم تسمح بتواجد تجمعات اجتماعية مختلفة أيديولوجيا ودينيا بشكل متجاور. ومغلبة أسلوب هضم وابتلاع الفاتح لشعوب المهزومين وفرض الواحدية التي منها ومن تجاربهما البريرة تشكل النظام الديموقراطي الحديث على خلفية حروب دينية ضارية ونمو اقتصادي كرس التعدد في اطار الواحدية. ولهذا فغض النظر عن ألية السياسة السورية في تحديد العوامل المحلية (التي ركز عليها الكاتب)، عن تأثيرات اللعب الغربي بها والذي عرفته المنطقة بسبب التداخلات الغربية في الأعوام ١٨٤٠-١٨٤٨-١٨٦٠-١٨٦١-١٩٥٨-١٩٧٥... لا يشكل عنصر (محايدة) موضوعية لأنه بصر (أي الكاتب). على ابراز الألية (على افتراض صحة تفصيلاتها في الكتاب وهو افتراض محض، مع انها مليئة بالمغالطات التي يعرضها أي مواطن سوري يطلع عليه) بعيدا عن خلفياتها، لأنك لا تستطيع ان تتعامل في السياسة مع ما هو في رأسك انما مع ما هو في الواقع واذا كان لا بد لعامل ان يجيل الرمل بالحصى بالإسمنت فهذا لا يعني انه يستمرق الرمل والحصى والإسمنت اذا كان هدفه بناء ناطحة سحاب. وعليه فإن السياسة السورية لم تكن من هواة التعامل بالواقع ما قبل القومي الا على أساس انه (واق) أولا (وما قبل قومي) ثانيا ومن أجل تفكيك عوامل وعناصر ما هو قبل قومي لدمجه في المشروع القومي والوطني على اسس قومية ووطنية لا على اسس ما قبل قومية ثالثا.

الراي الغائب في هذا الكتاب، اذ ان ايراد بعض النشرات الحزبية وبعض الوثائق الرسمية أو شبه الرسمية، لا يعكس الا جانبا جزئيا من موقف النظام السياسي في سوريا خصوصا من أحداث ومسائل تتعلق بأحداث ومواقف فكرية أو ايدولوجية، والأحداث عموما هي الغالبة على الكتاب ما عدا الفصل الأخير التحليلي وبضع آراء داخلية. ولعل الفصل الأخير في الكتاب يحاول ان يرسم صورة موضوعية تنظر الى النظام السياسي السوري على انه نظام سعى نحو العلمنة وشخص آفاقه باتجاه موضوعات وطنية جعلت من سوريا دولة اقليمية عظمى - حسب تعبيره - لا تتقاذفها السياسات المحلية كسياسة مصر أو العراق... الخ (ص ١٥٢).

وتقع المفارقة اذ كيف يمكن للسرد الطائفي والعشائري الذي يطرحه المؤلف ان يتساقط مع قوله «ان سوريا بعد ١٩٧٠ قد أصبحت سياستها الخارجية أكثر تماسكا واستمرارية بوجه عام وانه لم يكن لها أي شأن بالتركيب الطائفي...» والسؤال كيف يمكن ان تستقيم سياسة خارجية حملت هم المشروع الاكثوري وهي طائفية أو اقلوية...

مفارقة لا يمكن غض النظر عنها، مع مجموعة من المفارقات التي حملت بها ثنايا الكتاب الذي رصد ناشره الصحفية الأخيرة من الغلاف لإشادة مراجع صحافية وسياسية غربية به، أشادة دعائية تتحدث عن الموضوعية التي يحفل بها الكتاب كي تصادر على المطوب سلفا وتجعلنا غير موضوعيين ما لم نؤكد على هذه الموضوعية المزعومة.

فالشروع الاكثوري اعني المشروع القومي لا يمكن ان يقاد بخلفية اقلوية وعقلية طائفية، فكيف يفسر الكاتب تحمل سوريا للمسألة الفلسطينية حتى بعد اتفاقية أوسلو اذ تقاوض على القرار ٢٤٢ بما يشمل من تنفيذ لا يسقط (ال) التعريف ولا يسقط شمول القرار المضافة الغربية والقدس ولا يسقط حتى اللاجئين في العودة وتقرير المصير وفق منطوق هذا القرار، فضلا عن تحمل سوريا للمسؤولية القومية الخاصة بالقضية الفلسطينية وحدها منذ عام ١٩٧٤.

السؤال المطروح: ماذا يريد «نيكولاس فان دام» بالضبط؟ هل يتصور ان بناء الارث السياسي والتاريخ السياسي للدول يمكن ان يكون في الهواء، بل هل يمكن للارث السياسي ان

يتجاوز الظواهر ما قبل القومية فقزافوقها ام بمعالجتها بروج التفكيك لا بروج التبنين وبروح الاحالة الى المرجعية الوطنية والقومية وليس بروج اعادة انتاجها وتتميرها؟. بل اهم من هذا وذاك هو: هل يريد نيكولاس فان دام من سوريا ان تحمل عصاة سحرية تحقق الإنجاز القومي والوطني بلمسة دون اعتبارات التاريخية التي تستدعي مبدأ السيرة (Process) ومبدأ عدم حرق الراحل انما استيعاب دروسها وتحقيق المأمول منها.

اي دولة هذه (في التاريخ كله) يمكن ان ندعي انها يمكن ان تصنع في اطار علاقات محلية واقليمية ورواية مضادة ومعادية غالبا وفي زمن قياسي لا يتجاوز ربع قرن بدون سلبات يمكن معالجتها، حتى يرسم لنا صورة فاتحة عن مستقبل سوريا غامرا من طرف قناة السلطة وقناة الاقتصاد وقناة القرابة وقناة الطوائف. بل كيف يقفز الكاتب فوق مؤشر في غاية الأهمية ويعكس عقلية الرئيس الأسد الوطنية والمؤسسية (في الصفحة ١٣٨) عندما يذكر ان الرئيس الأسد وهو على فراش المرض قد اوصى بتشكيل لجنة سياسية منوطة بإدارة الأمور اليومية ومشكلة من اعضاء ينفي انتماءهم الذهبي واي بعد أو تركيبة أو عقلية طائفية انما يؤكد وبشكل قاطع لا لبس فيه ان الرئيس الأسد قد اختار التراتب الهرمي المؤسسي على كل ما اراد فان دام ان يوحى لنا به. ولماذا لم يربط هذا الموقف بالهامش الذي اوردته في الصفحة ١٤٨ حول موقف الرئيس الأسد امام مجلة التايم ١٩٩٢/١١/١٣ من مسألة خلافته تاركا اياها للمؤسسات القادرة برأيه على احتواء الموقف.

واذ يغمز الكاتب من طرف شيخوخة الكادر الاساسي للسياسيين في سوريا يعطي صورة قاتمة عن مستقبل البلاد، فلماذا لا يذكر الخبرة وما يعكس عن ألية ضرورية لارساء الاستقرار السياسي ولماذا لا يربط هذا بهامشه عن الدكتور بشار الأسد ومن قبله الراحل بلس، بل من اين اتى بتلك المعلومة حول منع صحيفة «الحياة» من الدخول مجرد نشرها تقريرا عن تخرج بشار الأسد من دورته العسكرية، وهي معلومة غير صحيحة ويمكن ان نضعها في قائمة معلومات أخرى غير دقيقة يضعها الكاتب احيانا في صيغة ارقام وليس اغلبها تقديري ووصفي في محاولة لاقتناعا

- ومحدود السرد الوصفي في الدراسات السياسية يجعلها بالضرورة غير موضوعية، لان تاصيل الأحداث خاضعة دائما للذاتية والاغراض وتصفية الحسابات الشخصية، ولهذا فان السرد غير المدع بالوثائق والمقول عن الأشخاص لا يكفي لرصد الظاهرة السياسية ولا يكفي للموضوعية ما لم يتضمن الراي الآخر، راي السلطة ايضا وهو

## عماد فوزي شعبي\*\*

برصانة البحث الاكاديمي الاحصائي، والامثلة كثيرة جدا ولا تكاد تعد. اما كان اولى بالتحليل المعلوماتي ان يرصد ظاهرة تصاعد دور الشباب في العمل السياسي السوري (على الاقل عن الاستفادة من معلومة معروفة عن الدور الذي يتحدث به المجتمع السوري ويضطلع به الدكتور بشار الاسد في محاربة الفساد وتطبيق القوانين بحزم دون مراعاة احد ودعم الكوادر الشبابية التي بدأت تأخذ دورها جنباً الى جنب مع ذوي الخبرة)، ام ان ما يريده فان دام يورده وما لا يخدم الصورة التحليلية البائسة عن مستقبل سوريا يضعه في سياق ما يفيد.

واذا كانت المعية الكاتب واستخباراتيته اعطته معلوماته الكثيفة التي يحاول ان يبهر بها القاري، اما كان من الاولى ان تعطيه صورة عن تفاصيل العمل الدؤوب للدكتور بشار الاسد بصمت وتواضع مع طاقم عمل من الشباب بالتواكب مع آلية عمل المؤسسات، ام ان هذه قد فانتت مخبراته؟ ام هي عين السخط؟ وهذه العين او تلك الاستخبارات هي ذاتها التي تفسر الصفحات الطوال التي تسرد علاقة النظام السياسي في سوريا مع الاخوان المسلمين دون ان تخصص اكثر من بضعة اسطر لما قام به هؤلاء في سوريا، وذلك كله رغم اشارته التي اوردها معتبرا ان الشارع كان يمكن ان يعبر عن موقف من الاخوان المسلمين يساند الدولة... (ومع ذلك تبقى الموضوعية ناقصة).

والغريب ان عدم سماح الدولة بالحديث او تناول الامور الطائفية لا يأخذ من الكاتب اكبر من اربعة اسطر (صفحة ١٥٩) ولا يعني للكاتب شيئا في الوقت الذي يؤكد هذا على اولوية الوحدة الوطنية وتجاوز الظواهرات ما قبل القومية وما قبل الوطنية تجاوزا قد يكون على مستوى البنية الفوقية، ولكن من المعروف ان البنى الفوقية تستطيع ان تلغي روابط البنى التحتية الطائفية على مستوى الفاعلية والايديولوجية عندما تمنع عن هذه الروابط نسفها الذي تتغذى منه، وخصوصا عندما تجعل هذه النسف جريمة كبرى... ام ان فان دام لا يستسيغ ذلك؟.

واذا كان من الممكن سرد آلية الدولة في التعامل مع الظواهرات الارهابية او الظواهرات ما قبل القومية، فان السؤال يبقى قائما: هل يكفي السرد الاحادي الجانب دون اعتبارات ما تتطلبه الدولة كهوية اساسية في عالم الدول ام هل نسي الكاتب او تناسى ما قامت به فرنسا ١٩٦٨ تجاه الطلاب عندما اصبح الخيار (الديموقراطية / او الدولة) ام ان على سوريا ان تتلبن.

وما دام فان دام دكتورا في العلوم السياسية فليسمح لتلميذ بسيط في الدكتوراة ان اقول له ان هوية السياسة المعاصرة منذ بواكير هذا القرن وتبلورا بعد الحرب العالمية الثانية وصولا الى بداية السبعينات هي (الدولة)، اي الدولة كما هي اطار افضل لتنظيم العلاقات بين ثنايا المجتمعات المختلفة وبين الدول ذاتها. ولهذا لم يقبل النظام العالمي السابق، مثلما لا يقبل النظام العالمي الحالي، المفاضلة بين الدولة والديموقراطية او الدولة وبريق الايديولوجيات.

وعليه، فان تحقيق الهوية ضرب من ولادة قيصرية بعد حمل هرموني للدول التي حرمت بسبب التجربة الاستعمارية الضاغطة من ارث الممارسة السياسية. والممارسة السياسية لا تكون ممارسة لالهة.

الكتاب وبغض النظر عن سلبياته الاجرائية، ينقصه الاساس الذي يجعله كتابا في علم السياسة وهو البحث عن الخط الناظم لسيرورة الاحداث، وهو الخط الذي لو تلمسه «فان دام» لتغير الكتاب برمته ولأصبح بحثا في السياسة وبحثا في الصراع على سوريا وليس في الصراع على السلطة في سوريا غمزا من الاقنية ما قبل القومية.

\* نيكولاس فان دام: الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والاقليمية والعشائرية في السياسة (١٩٦١-١٩٩٤) مطبعة مدبولي ط ١ عدد الصفحات ٢٠٨-١٩٩٥.

\*\* كاتب سوري.



## رد من نيقولوس فان دام حول كتابه عن سوريا

# كيف تناقشون كتاباً ممنوعاً من التداول؟

### نيقولوس فان دام\*

الرئيس حافظ الأسد وبالبيانات الرسمية الصادرة عن وزراء سوريين ومسؤولين رسميين، كما قمت بالرجوع الى وثائق حزب البعث والمؤلفات البحثية بتوسع، فهل تفشل التقارير الرسمية لمؤتمرات الحزب العديدة والمجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي «الناضل»، على سبيل المثال، في أن تعكس رأي النظام؟ هل يتفضل السيد شعبي باطلاعي على الكتابات ذات الصلة التي يبدو أنني قد غفلت عنها؟

٤ - ويسأف السيد شعبي وهو يكتب «وإذا كانت العبيبة الكاتب واستخباراتيه (كذا) اعلمته معلوماته الكثيفة التي يحاول ان يبهر بها القارئ، اما كان من الاولى أن تعطيه صورة عن تفاصيل العمل الدؤوب للدكتور بشار الاسد بصمت وتواضع مع طاقم عمل من الشباب»، ونظراً لان الدكتور بشار لم يظهر في الصورة كثيراً الا بعد تخرجه من الكلية العسكرية بحمص في ١٧ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٤، فلم اكن في وضع يسمح لي بتناول نشاطه بإفصاح، فقد تم نشر كتابي بعد حفلة التخرج بشهر ونصف الشهر، ولكن لحسن الحظ تمكنت من القيام بذلك في النسخة النهائية المزيدة المنقحة التي تم تحديثها، وهي على وشك الظهور بالاسواق».

٥ - ويقول السيد شعبي «الغريب ان عدم سماح الدولة بالحديث او تناول الامور الطائفية لا يأخذ من الكاتب اكبر من اربعة اسطر». ولوانه قرأ الكتاب بتأن لوجد العديد من الاسئلة، ولكن هل لا بد لي ان اسهب حول استمرار حظر مناقشة الطائفية علانية أكثر من ذلك؟

٦ - لقد نفذت الطبعة الاولى من كتابي باللغة العربية خلال شهر قليلة من نشرها في يناير (كانون الثاني) ١٩٩٥، وذلك رغم عدم توافرها خلال هذه الفترة في البلاد العربية التي من المفترض انها تضم الاغلبية العظمى من القراء المهتمين بهذا الموضوع. وطبقاً لما ورد بجريدة الشرق الاوسط فقد احتل الكتاب المركز الثاني في قائمة «اوسع الكتب انتشاراً» حتى نفاد كل النسخ. اني اتمنى ان يتسنى لجميع الذين قرأوا مقال السيد شعبي النقدي جريده السفير ان يقرأوا الكتاب أيضاً حتى يتسنى لهم الحكم عليه بانفسهم. إن اطلع قراء جريدة السفير على مقال سلمي للغاية حول كتاب ليس في متناول ايديهم ليس الاهانة لعقلية القارئ، بل وأيضاً تؤكد على استمرار حظر مناقشة الطائفية وغيرها من الولايات الاساسية علانية. فأذا كانت القضايا التي تناولتها في كتابي والتي تشكل لب الموضوع لا تلعب دوراً هاماً فما المانع اذا من مناقشتها؟ إن المناقشات التي تدور حول ما هو غير ذي صلة سريعا ما تزول وتنتهي بالنسيان... وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام...

(القاهرة)

\* سفير هولندا في مصر.

إنني اعترف بأن المصادر السابق ذكرها «غريبة» بالفعل، وإذا كان هناك ما يعيب المراجع «الغريبة» فما هي آراء المصادر العربية في الطبعة الاولى من كتابي اللغة العربية؟ اليكم بعض الامثلة:

٦ - الجمهورية القاهرة، ٢٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٩٥: «القيمة الحقيقية للكتاب... في المعلومات التي يقدمها - بالارقام - عن التقسيمات الطائفية والعشائرية والإقليمية لسكان سوريا، وهي معلومات قد لا تتوافر للقارئ العربي بنفس هذه الدقة، من مصادر أخرى».

٧ - الدستور، عمان، ١٤ (آذار) ١٩٩٥: «لأول مرة يظهر مؤرخ عربي يتحدث عن قطر عربي... يواكب ايامه الحاضرة يوماً بيوم بكل موضوعية ودقة».

٨ - الاهرام، ٣ فبراير (شباط) ١٩٩٥: «إن كتاب فان دام قد تقبله او تختلف معه، ولكن لا غنى عنه لمن يهتم بالشؤون العربية المعاصرة».

٩ - القيس، ٣٠ يناير (كانون الثاني) ١٩٩٥: «قراءة الكتاب ضرورية، ليس فقط للمباحثين والمتخصصين ولكن للقارئ ذي الاهتمام السياسي العام، ايضاً».

١٠ - الحياة، ٣٠ ابريل (نيسان) ١٩٩٥: «كتاب لا بد منه للمهتم بالشأن السياسي السوري، وبعلاقات سوريا بجوارها، فضلاً عن تطور الجدل السياسي - الاجتماعي، القديم الحديث في داخلها».

١١ - ويعلق السيد شعبي بأن «رأي السلطة غائب في هذا الكتاب، اذ ان ايراد بعض النشرات الحزبية وبعض الوثائق الرسمية وشبه الرسمية، لا يعكس الا جانباً جزئياً من موقف النظام السياسي في سوريا». وفي الواقع قد استشهدت بشكل واسع بخطابات

سوري يطلع عليه». ويذكر اني احيانا اوفر معلومات غير صحيحة في شكل ارقام «يمكن ان تضعها في قائمة معلومات أخرى غير دقيقة يضعها الكاتب احيانا في صيغة ارقام وهي اغلبها تقديري ووصفي في محاولة لاقتناعنا برصانة البحث الاكاديمي الاحصائي». فهل يتفضل السيد شعبي بتقديم الأرقام والبيانات الصحيحة لاطلع عليها انا وغيري من القراء؟

١٢ - وسوف اكون ممتناً لاي شخص يود ان يحدد لي «الخطأ» الكثيرة التي يشير اليها السيد شعبي حتى يكون باستطاعتي ان اقوم بتصحيحها في الطبعة المقبلة، والا ساضطرن ان اعتبر المعلومات والبيانات التي اقدمها صحيحة الى ان يثبت خلاف ذلك.

١٣ - ويبدو ان السيد شعبي يحاول تقويض مصداقية دراستي بقوله «رصد ناشره الصفحة الاخيرة من الغلاف لإشادة مراجع صحافية وسياسية غريبة به، اشادة دعائية تحدثت عن الموضوعية التي يحفل بها الكتاب». فإذا كان السيد شعبي يرى أن الجلات الاكاديمية العلمية المتخصصة الاميركية والبريطانية الجديدة بالاحترام البالغ مثل: The American Historical Review, The Middle East Journal, Middle East Studies Association Bulletin, MERIP Reports, Gazette Review,

لا تعدوان تكون الا «مراجع صحافية وسياسية غريبة»، فهذا امر خاص به، ولكن علي ان اختلف معه، وإذا كان السيد شعبي على حد تعبيره المتواضع «تلميذاً بسيطاً في الدكتوراة» في العلوم السياسية، فأود ان اعلم ما هي الجلات الاكاديمية العلمية التي يقرأها ويحترمها هو شخصياً؟

السيد طلال سلمان، رئيس تحرير جريدة السفير، تحية طيبة وبعد،

لقد اطلعت باهتمام بالغ على مقال جريدة السفير بتاريخ ٢٨ ابريل (نيسان) ١٩٩٥ للسيد عماد فوزي شعبي حول كتابي «الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة، ١٩٦١ - ١٩٩٤» الذي نشرته مكتبة مدبولي بالقاهرة في يناير الماضي، ويبدو جلياً من عنوان مقالته «معالجة بروح التفكير... والفتنة» انه لا يوافق مطلقاً على ما اكتب، كما اني لا اوافق مطلقاً على عنوان مقالته كوصف مناسب لكتابي. وسوف اركز هنا على وضع نقاط من انتقاداته، تاركاً للقارئ حرية الحكم على الامور بعد اطلاعه الشخصي على الكتاب. ولكن اولاً وقبل كل شيء اود ان اعرب عن امتناني للسيد شعبي عن مقاله الموسع هذا، ولجريدة السفير عن نشرها اياه، فبفضل هذا المقال عرف الكثير من السوريين بوجود كتابي، الامر الذي لم يكن ليصل لعلمهم بدونك. واليكم بعض الملاحظات:

١ - السيد شعبي - وهو كاتب بعثي سوري - يلاحظ ان كتابي مليء بالاطعاء وعدم الدقة «والامثلة كثيرة جداً ولا تكاد تعد»، على حد تعبيره، الا ان الخطأ الوحيد الذي يسرده هو استشهاد خاطيء حول الحظر المؤقت لدخول جريدة الحياة في سوريا. فإذا كان «الخطأ» الوحيد الذي استشهد به غير صحيح، فماذا عساي ان اقول عن بقية «قائمة الاطعاء» التي يذكرها السيد شعبي؟

ويسنرسل قائلاً: «انها مليئة بالاطعاط التي يعرفها اي مواطن

# إلى السفير نيقولاوس فان دام

سعادة السفير نيقولاوس فان دام

سفير هولندا - القاهرة

تحية طيبة:

قرأت في السفير ١٩٩٥/٥/٢٤ ردكم على الأستاذ عماد الشعبي حول كتابكم «الصراع على السلطة في سورية» موضوع النقاش فوجدت أن نقاطا يجب أن يزال الغموض عنها، منها ما هو عام، ومنها ما هو خاص.

ففي العام منها:

١- لسنا البلد الوحيد الذي يمنع بعض الكتب من الدخول اليه.

انه فن من فنون الحماية لم يكن ناجحا في وقت من الاوقات، وكان دائما مصدراً مهما للكتاب لترويج كتبهم وهو كفن (فاشل) من اهم مصادر ترويج المطبوعات، ولكن، هل تقبل يا سعادة السفير رأيي بأننا تعلمناه منكم ليس كمنع من الدخول، بل وايضا كمصادرة من الاسواق؟ فاذا كنتم اليوم اكثر تسامحاً منا فلانكم قد تجاوزتم مراحل الطموح الى التكوين التي نعيشها نحن في البلاد العربية.

٢- تعترفون في ردكم بشكل مباشر بأننا ننظر الى كتاب الغرب وبخاصة نظرة توجس وريبة فيما يكتبون عنا. انني اوافقكم على ان هذا المرض في بلادنا مرض شامل، ولا تدهش اذا بالغت قليلا بأنه موروث ومرمى من ابداء منذ الحروب الصليبية، وهو لا يخص المسلمين من العرب ولكنه اكثر حدة عند مثقفي النصارى منهم، ويكاد يلقي بظلاله على علم الاستشراق بالجملة، وليس هناك من شك عندي بأنكم عندما تكتبون تمارسون (الاخلاص) في الكتابة ولكنكم لا تعطون لقارئ العربية فرصة لمساعدته على الشك في ما تنقلون اليه من معلومات. وهو بدوره يجب ان يقطع نفس الرحلة نحو منابع المعلومات اذا اراد اكتشاف الحقيقة بنفسه، وهذا يضيق بشكل خطير عدد المستفيدين من كتاباتكم كغريبين عن بلادنا، اما الباقين من المهتمين بها فانها تستصل اليهم سواء منع الكتاب ام لا، واريد تلميذكم ان الدولة المانعة (اقصد نحن في سورية) تشتري من الكتب المنوعة وجبات هائلة للتوزيع شبه السري، وهي لا تفعل ذلك حيال الكتب المسموحة. واذا كان كتاب الغرب وانتم واحد منهم يعتمدون على هذه الوفرة الهائلة من الملفات التي تزودهم بها العديد من مراكز المعلومات فان منهم من هو على درجة من الاخلاص للحقيقة والوعي لمستقبل العالم ونحن نقدر بشكل حميم العمل السياسي الادبي الذي صدر عن السيد (جان بيير شيفنمان) وزير الدفاع الفرنسي السابق (حرب الخليج دفعتمني الى الاستقالة). واذا ما اردت ان ارفع مستوى النقاش الى الاستراتيجية في الفهم السياسي فان الاحترام الكبير لمؤرخ بالغ الأهمية مثل البريطاني «ارنولد تونبي» يسقط سقوطاً مريعاً عندما نكتشف اذا شغلنا (دائرة المنطق) انه فيما كتبه عن وحدة الامة العربية التي كانت ستتحقق قبل الربع الاخير من هذا القرن لم يكن سوى شارح لخاطر ولادة الامبراطورية العربية بطريقة تخدم صانع القرار البريطاني والأميركي وعلى حساب القارئ العربي الظالم لقراءات مستقبلية قادمة من الغرب فاذا كان هذا هو التقويم لاعمال «ارنولد تونبي» البالغ الوفاق، فان الصراع على الشرق الاوسط الذي القه باتريك سيل ليس اكثر من تقرير سميح يصلح للتدريس على مستوى ضباط الصف في المخابرات البريطانية، مع الاسف مرة اخرى ان ذلك يتم ايضا على حساب القارئ العربي الذي تدهشه مسلسلات ارسين لوبين كثيراً جداً عندما تنتقل الى الموضوع السياسي في العمق.

٣- لم اقرأ حتى الآن لكتاب غربي حاول تحليل المجتمع الاسرائيلي بالطريقة، والاسلوب والهدف الذي حللتم به عبر كتابكم «الصراع على السلطة في سورية».

لا عندما كنت في القيادة حيث كانت تصلني ضرورة مثل هذه الكتب، ولا عندما كنت رئيساً لتحرير «الناضل» (مجلة الحزب الداخلية) وهذا يعني أنني اطلع على المعلومات فاساهم في تحديد اتجاهات توزيعها، ولا اليوم في موقعي ككاتب في علم الاجتماع السياسي.

وسوف اكون شاكراً لسعادتك من اعماقي ان تذكروا لي مثل هذه الكتب التي تتناول المجتمع الاسرائيلي منسوجا على نفس النول الذي نسجت عليه كتاب «الصراع على السلطة في سورية»، وقبل ان اختم هذه الفقرة اريد ان اعطيكم معلومتين:

الاولى: ان كاتباً كندياً فعل ذلك في العام ١٩٨٢، وهو كاتب مهم جداً تحول بقدرة قادر الى عامل يشتغل في ترميم الطرق، ويلبس «اليوني فور» الاصفر والقبعة البلاستيكية. واذا كنتم مصرين على مقاضاة من فعل ذلك ضده فاني على استعداد لتزويدكم باسمه وعنوانه ومؤلفاته.

المعلومة الثانية: واظنكم على اطلاع جيد عليها منذ سنة مع دار للنشر تولت مهمة تحليل وتوضيح طبيعة المجتمع الاسرائيلي للامة اليابانية، فهل تعرفون ما حدث هناك لهذه الدار يا سعادة السفير؟

٤- اننا في سوريا نملك مشروعاً طموحاً للخروج من الدولة القطرية نحو الدولة القومية ولدينا مكونات مجتمعية فيسفسائية مؤلفة من ديانتين. (كانوا ثلاثة) تتفرعان الى اربعة عشر مذهباً على الاقل ومن قومية كبيرة يرافقها تسع قوميات اخرى ومن واحد وثلاثين جماعة سياسية، سبعة منها في السلطة (واعترف لكم بأن معلوماتي ليست طازجة تماماً) ولكن ذلك لا يغير من الامر شيئاً لان جميع المجتمعات في عصرنا تشبه الانهار الموسمية تتدفق في الربيع وتصبح مياهها حتى اواخر الصيف غدية ورفرافة تغرف منها لتشرب بكفيك، ثم يأتي عليها وقت آخر تجف وتظهر فيها البرك النتنة ويظهر في قاعها بقايا ما ألقاه الناس، وباعتبارك سفيراً لاصغر دولة استعمارية في العالم فانني اتمنى على مقامكم السامي

اجابتي عن سؤالين:

الاول: لماذا استعمرتم اندونيسيا؟ ذلك الارخبيل الهائل من الجزر التي تتجاوز الالف والتي تطفح باللغات والديانات الاقل عدداً من الاسلام ولما اخذت منكم استقلالها تحولت الى دولة مهمة للغاية على كل صعيد ولم تمزقها الى ألف دولة.

فهل هي عصية على التمزيق، ام انكم استعمار توحيدي لم يكن لنا حظ التعرف عليه؟

ولماذا، بالمقابل، نحن العرب جرى استعمارنا من خمس دول استعمارية ولم تقصر اية واحدة منها في تحويل حصتها الى خمس دول اذا امكنها ذلك؟

اليس هذا سؤالاً مركزياً مفقوداً في كتابكم مقدمة واستنتاجاً؟

الثاني: سعادة السفير، تعرفون طبعاً ان الانهار تتدفق وتتشق بفعل الطبيعة ولكن في عصرنا يمكن قطعها من عند (الجيران) بانشاء سدود عليها وترك الاخوة والاصدقاء والاهل الذين كانوا مجتمعاً يسحبون السلاح في وجه بعضهم البعض وتصبح القومية قوميات والديانة ديانات، وحتى العائلة مجموعة افراد متقاتلة، تماماً كما يحصل اليوم في مجتمعات كانت بالامس متماسكة وقوية وذات طبيعة مساهمة حقاً بالمجتمع الانساني اي انها كانت من الدول المانحة واصبحت قبائل مستعطية.

يا سعادة السفير ليس بالضرورة ان تقطع مياه النهر ليحصل ذلك كله بل ربما كان جريان الماء ضروريا لنقل الأفكار السامسة لقتل النسخ الحي في مجتمع من المجتمعات، نعم ان الغرب يتقن ذلك واتمنى ان اسمع رأيكم في هذه النقطة.

٥- قد يكون لملاحظتي الاخيرة بعض الخصوصية السورية التي اعتر بها وهي محصلة لعملية الاستقرار السياسي التي وفرتها قيادة الرئيس حافظ الاسد لسورية والتي لا يتمنى غير المتأمرين والحاقدين وخصوصاً الذين اسهموا في نسيج البرنامج الذي وضعه هنري كيسنجر باعادة تفتيت وتمزيق دول آسيا الشامية بواسطة

## عبدالله الاحمد

الطوائف ومفكريها «المقدسين» حتى لا تكون اية فرصة لاي تضامن يقضي الى حرب تحرير اخرى كما حصل في العام ١٩٧٣، ولقد انقلب هذا البرنامج الى معطيات معاكسة تماما.

وتبين ان معلومات الامن الغربية مشوهة تماما وتفتقر حتى الى العملاء من الدرجة الاولى، وان فهم روح هذه المنطقة اهم بكثير من الاعتماد على احصائيات عن العشائر والطوائف والاديان والمذاهب.

فاذا فهتمم روح المنطقة عبر سلسلة من البحث الاجتماعي يتناول المثل والقيم التي يعيشتها ابناؤها يمكنكم تأويل السبب الذي جعل من اوري لوبراني، الذي كانت مدفعيته الأمنية على مشارف مدينة حمص، يندحر بسرعة مذهلة لتصير «مدفعية غازي كنعان» الأمنية هي التي تهدد شمال فلسطين.

ان هذا الذي حدث في الصراع بين «اسرائيل» وسورية على الساحة اللبنانية والذي حسمته الجماهير. كان هناك واحد آخر يشبهه ونحن نخوض معمعان الصراع ضد الفتنة التي لبست جلباب الاصولية الاسلامية واطلقت مع لحاها اشياء كثيرة اخرى مستمدة من كتابكم الذي لم يكن بعد سوى معلومات أمنية مسطورة حيث تحول (محمد ناصيف خير بك) الى مدرسة منهجية بالامن الذي لا يعتمد على المندوبين والمخبرين انما على مساحة الصداقة والحب والمودة في القيادة للعملية الأمنية.

وهي مدرسة توالدت بسرعة على الصعيد الوطني، لا تندهش يا سعادة السفير اذا ابلغتك ان احد الذين اخذوا الى ساحة الاعداد كان مطلبه الوحيد هو ايصال وتبليغ تحياته القلبية لهذا الرجل الذي اعطاه من دمه في المستشفى وهو ينقذه كجريح، انني لا اريد ان اسهب في ذلك لا شرحا ولا تفصيلا لانه سوف يخرج رسالتي اليكم عن موضوعها وموضوعيتها. لكن، اتمنى عليكم الرجوع الى كتابكم اذا ما شئتم ان تجيبوني بأنه ليس صعبا عليكم اذا ما اعتمدتم منهاج جان بيير شيفنمان وحاولتم تتبع روح سورية وليس جسدها البالغ الفسيفسائية والبقع والكدمات التي مصدرها ضرباتكم الغربية. ليس صعبا عليكم ولا على القارئ الذي حصناه بلقاعات كافية قبل ان نوزع عليه كتابكم ان تعرفوا. لماذا اتيت لكم بمثاليين واحد في لبنان والآخر في سورية ولماذا عن هذين الرجلين بالذات؟ وليس مثال فارس الخوري كظاهرة وطنية تجاوزت طائفتها.

لقد فهم ذلك بعض القادة الاميركيين الذين عصروني باسئلة من هذا النوع في الولايات المتحدة وقت كانت قواتهم شبه محاصرة في الصومال بينما كانوا يرفعون رايات حملة عنوانها «اعادة الامل» ببساطة انكم في الغرب بصورة، وشبه مطلقة الا من بعض الاستثناءات، تفهمون وتدرسون وتحصون بلادنا بصورة متخلفة بعيدة عن روحها. ربما كان على سعادتكم ان تنصحنني باعطائكم مثالا ميدانيا حيا عن ذلك، ولا يحضرني هنا سوى ان اقدم لكم مثال سفير بلجيكا السيد لويس دوسان في سوريا الذي رفض في اواخر الخمسينات ان يساهم في مؤامرة على شعبها وترك امبراطورية واسعة من الشهرة والمال والمقام السامي وعاش فيها.

سعادة السفير ارجوكم ان تقتنعوا بأننا شعب يبحث دائما عن اصدقاء وقليل ما نعتب على الذين لم يفهمونا لاسباب خارجة عن ارادتهم.

ومع تمنياتي ان اراكم سفيرا لبلدكم في سوريا لنضع سوية باقة من الورد على ضريح الراحل لويس دوسان.

والسلام.

# تاريخ «الصراع على السلطة في سوريا...»: أطلب القراءة المحايدة..

السيد / طلال سلمان  
رئيس تحرير جريدة «السفير»  
تحية طيبة وبعد،

أود أن ارد على رسالة السيد / عبدالله الاحمد في جريدة السفير في عددها الصادر في يوم السبت الموافق ١٠ يونيو (حزيران) ١٩٩٥ حول كتابي الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة (١٩٦١ - ١٩٩٤) الذي قامت بنشره مكتبة مدبولي بالقاهرة في يناير (كانون الثاني) الماضي، والذي ظهرت منه الطبعة الثانية في يونيو (حزيران) الماضي. ورد في هذا لا يأتي بصفتي سفير هولندا في القاهرة - كما جاء برسالة السيد الاحمد. وإنما يأتي من منطلق شخصي تماماً، كما ذكرت في مقدمة كتابي: «إن وجهات النظر المطروحة في هذا الكتاب خاصة بالمؤلف ولا تمثل تلك الخاصة بوزارة الخارجية الهولندية».

وقبل ان ابدأ اريد ان اعبر عن تقديري للطريقة البناءة التي كتب بها السيد / الاحمد رسالته.

١ - يهتم السيد / الاحمد رسالته معبراً عن رغبته في ان اصبح يوماً ما سفيراً لبلادي في سوريا لتضع سوريا باقعة من الورد على ضريح الراحل لويس دوسان، الذي كان يرأس البعثة الدبلوماسية البلجيكية في دمشق حتى عام ١٩٥٨، وعاش فيما بعد في سوريا حتى توفي عام ١٩٩٤.

وانا لا ابوح بسر عندما اقول انني

تمنيت بصدق منذ بداية عملي بوزارة الخارجية في ١٩٧٥ ان يأتي تعييني يوماً ما في سوريا، فهي اول قطر عربي قمت بزيارته وتعرفت من خلاله للمرة الأولى على العالم العربي، وكان ذلك عام ١٩٦٤. وقد بهرتني حسن الضيافة وثرثرا اللغة والحضارة العربية ومودة هذا الشعب العربي، فلم اكف عن الاهتمام بهذا التراث العظيم حتى يومنا هذا. ويأتي كتابي عن سوريا نتيجة هذا الانبهار والولع بالعالم العربي، وليس كما يدعي البعض لإثارة الطائفية وغيرها من الولاءات البدائية. بل بالعكس، فهذه ليست الا محاولة لدراسة موضوعية لقضية حساسة للغاية بهدف التوصل الى جوهرها الحقيقي لا اكثر ولا اقل. اما اذا تحققت اميتي يوماً ما في ان اصبح سفيراً لبلادي في سوريا فلن اتمكن حينئذ من وضع باقعة ورد على ضريح السيد / دوسان كما يقترح السيد / عبدالله الاحمد، بغض النظر عن مدى مثالية آراء السيد / دوسان وتعاضده لبعض الحركات في العالم العربي.

فانا ارى شخصياً انه بإمكانني ان ارضى مصالح بلادي وكذا مصالح سوريا - او اي بلد آخر يتم اعتمادي سفيراً فيه - على اكمل وجه مع كوني مخلصاً تماماً لبلدي وحكومتي، وفي الوقت نفسه مع محاولتي تفهم البلد الآخر قدر المستطاع وذلك بهدف تعزيز المصالح المشتركة على اساس الاحترام المتبادل؛ اما الذين

يستقيلون او يقالون من مناصبهم بسبب ما يمكن وصفه بسلوك مثالي - كما حدث على ما يبدو مع السيد / دوسان - انما هم ينجزون القليل نسبياً على المدى الطويل؛ وكان الصراع على السلطة السياسية في سوريا الذي وصفته في كتابي مثلاً حياً يؤكد ان الذين في ذهنهم بعض المثاليات ولكن يتصرفون بقدر اكبر من العملية والواقعية هم في وضع افضل للاستمرار في التأثير على الاحداث من واقع مناصبهم الرسمية. ٢ - وللأسف، يبدو ان كتابي قد يفسر خطأ، كما يرى السيد / عبدالله الاحمد، الا انني اعتقد بأن هذا يتوقف على «المنظرة» التي يضعها القارئ على عينيه وما يتبيناه من آراء سياسية مسبقة قبل البدء في القراءة، أكثر من توقعه على محتويات الكتاب الموضوعية والتي اعتقد انها حسب تقديري لا تترك مجالاً للشك حول مغزاهما. وهنا اود ان استشهد بمقالة جاءت في جريدة القبس (٣٠ يناير / كانون الثاني ١٩٩٥) يتضح من خلالها امكانية قراءة كتابي من منطلق آخر غير ذلك الخاص بالسيد / عبدالله الاحمد والسيد / عماد فوزي شعبي، فهي تتضمن بعضاً من افكاري الرئيسية: «ويوضح الكتاب كيف تمكن النظام السوري الحالي بقيادة الرئيس حافظ الاسد من الانتقال بسوريا الى مرحلة من الاستقرار السياسي الذي مكنها، بالتالي، من تثبيت التوجهات الوطنية والإصلاحية، داخلياً،

## نيقولوس فان دام\*

والتحرك باتجاه دور اقليمي متنام، خارجياً.

ويخفي المؤلف بأسلوب علمي موثق ان يكون النظام السوري نظاماً طائفاً على اعتبار انه استخدم عناصر قيادية بعينها لتجاوز الطائفية، وتثبيت اركان الدولة القومية NATIONAL STATE التي لا تخص طائفة دينية او عرقية معينة والانطلاق بهذه الدولة الى دور اقليمي رئيسي لم يكن متيسراً لسوريا قبل ذلك.

ويتقوم هذا كله على اسلوب براغماتي يضع نفسه في خدمة اهداف مثالية، اذ انه يستخدم ادوات ومعطيات الواقع لتجاوز هذا الواقع».

وبمعنى آخر تتلخص احدي النقاط التي يحتوي عليها الكتاب فيما يلي: اذا اراد نظام ما ان يحقق بعض المثاليات في مجتمع نام مثل سوريا، كإقلاع الطائفية والإقليمية والعشائرية وتحقيق وحدة عربية قومية، فإنه في حاجة الى اداة ثقة قوية لتحقيق هذا الهدف الطموح، والمعضلة هنا هي ان اداة القومية المطلوبة لا تكون موضع ثقة الا اذا استندت على القنوات الاجتماعية التقليدية وما يصحبها من ولاءات، علماً ان هذه الولاءات لا بد من قمعها فيما بعد، ومن ناحية اخرى، تتعرض هذه الاداة لضغوط نظراً لعدم امتثال الكل لمثاليات القادة، حيث نجد اشخاصاً يسعون للمصالح الشخصية وبغيرها من الانحرافات، وفي حالة حزب البعث قد يمكن تحقيق هذا التحول الاجتماعي الجذري الى حد كبير في ظل اقصى درجة من الانضباط الحزبي» والمشكلة المتبقية هي كيفية تحويل جهاز السلطة تدريجياً الى اداة تمثل المجتمع الحديث برمته بعد تحقيق السلطة الكاملة، وتتحاشي الوقوع في الحلقة المفرغة لعدم التمكن من التخلص تدريجياً من الهيكل البدائي للسلطة بعد الهيمنة الكاملة عليها.

٣ - ويتساءل السيد / الاحمد ما اذا كنت اعرف كتاباً غريبين حاولوا تحليل المجتمع الاسرائيلي بالاسلوب الذي اتبعته في تحليل سوريا في كتابي «الصراع على السلطة في سوريا». واعتقد بان معهد الدراسات الفلسطينية قد قام بنشر العديد من هذه الدراسات، وايضاً مجلة الدراسات الفلسطينية. اما انا فقد قمت بنشر نتائج أبحاثي حول الممارسات والسياسات الاسرائيلية لخلق أو الإبقاء على التفكك وأخل العالم العربي، مثل ما نشر في Asian Affairs تحت عنوان Israel

and Arab National Integration:

Pluralism Versus Arabism» والتي

نشرت باللغة العربية تحت عنوان  
«اسرائيل والاندماج القومي العربي»  
في مجلة مركز الدراسات  
الفلسطينية، Israeli Sectarianism،

Propaganda during the October,  
Muslim War 1973، التي نشرت في  
World.

الا انني ادرك من كلمات السيد /  
الاحمد ان سبب هذا التساؤل  
الافتراض انه لو كان الدارسون  
الغربيون قد ابدلوا نقداً عن اسرائيل  
مثل تقديم لسوريا افتراضياً  
لأصبحت الدراسات عن اسرائيل  
شائعة ومعروفة ايضاً. في البداية  
اريد ان اكرر ان الغرض من دراستي  
ليس موجهاً ضد سوريا في اي شكل  
من الاشكال بل بالعكس حاولت او  
اوضح انني احسب هذا البلد حياً  
متميزاً، وإذا فرضنا من الناحية  
النظرية، ان الغرض من هذه  
الدراسة هو موجه ضد سوريا (وهو  
ليس موجهاً الى سوريا على الاطلاق)  
اود ان اطرح على السيد / الاحمد  
السؤال المضاد (البلاغي) - وانا لا  
اتوقع منه انه سوف يرد عليه - ولكن  
اطرحه لبلورة فكرة معينة: هل يعرف  
اي مواطن سوري اجري مثل هذه  
الدراسات حول اسرائيل؟ او انه يمكن  
انها قد تمت بالفعل ولم يتم نشرها  
لأسباب معينة؟ ما اريد ان اقله هو  
انه يتهم احياناً بعض الجهات  
الاجنبية غير العربية بانها تبتعد عن  
بعض الاشياء بينما الجانب العربي  
نفسه قد ابتعد عنها ايضاً دون ان  
يعتبر ذلك تقصيراً وبالتالي جعل  
نقد الآخرين غير مقنع.

٤ - ويتساءل السيد / الاحمد عما

اذا كان الاستعمار الهولندي في  
اندونيسيا نوعاً من الاستعمار  
«التوحيدي» الذي ادى الى وجود  
الدولة الاندونيسية الكبيرة الحالية  
والتي تختلف عن غيرها من انواع  
الاستعمار التي كانت قائمة في  
العالم العربي والتي ادت الى  
تقسيمه الى وحدات مختلفة. وانا لا  
اعتقد ان القوى الاستعمارية كانت  
تسعى لترك دول موحدة وقوية بعد  
انسحابها؛ ومن ناحية اخرى لا اظن  
ان حدود كل الدول العربية الموجودة  
حالياً هي فقط نتيجة جهود  
استعمارية لتقسيم الوطن العربي  
كما يلمح السيد / الاحمد، اذ انه بإلقاء  
نظرة على الاطلس التاريخي للعالم  
العربي والاسلامي تتضح لنا جلياً  
الفتترات والظروف النادرة التي  
شهدت وحدة في ظل قائد واحد قوي  
(مثلما حدث في ظل الامويين  
والعباسيين)، كما تتضح لنا الفترات  
التي شهدت العديد من الحكام العرب  
والاسلاميين كالايوبيين والفاطميين  
والحمدانيين والعثمانيين والمماليك  
الخ... (وبالمناسبة جدير بالذكر ان  
المدة التي حكم فيها الرئيس حافظ  
الاسد سوريا كانت اطول من اية مدة  
لن سبقوه من الحكام العرب الذين  
مقرهم دمشق منذ معاوية بن ابي  
سفيان).

• مستشرق هولندي - وحالياً سفير  
هولندا في مصر - كتب هذا المقال معبراً  
عن وجهة نظر شخصية.

غدا حلقة اخيرة

# أشكره على الترويج!

نيقولوس فان دام\*

ليس من الغريب لمختلف المناطق والبلدان في العالم العربي ان تحكمها مختلف السلالات العربية وان هذا التنوع في الحكم يجوز ان يعتبر امراً طبيعياً أكثر مما هو مجرد نتيجة للحكم الاستعماري وانه لا يجب ان يلام الاستعمار فقط للانقسام الذي يسود العالم العربي اليوم (ولا اقول التجزئة) وهو الانقسام الى حوالي ٢٠ دولة، ويجب ان يضاف الى ذلك ان وجود العديد من الحكام في مختلف المناطق العربية لا يعنى حتماً التجزئة، حيث ربما كان ذلك اساساً متيناً للتعاون المتكرر، وربما كان التعاون على اساس الاحترام المتبادل للتنوع العربي يعطي افضل النتائج على المدى الطويل فيما يخص الوحدة العربية ويفوق الوحدة الشاملة المفروضة اجبارياً التي تتجاهل هذا التنوع؛ ان وجود هذا التنوع امر طبيعي حيث ان المناطق المتجانسة تحانساً كاملاً على اساس سياسي او لغوي او ثقافي ليست الا مجرد تصور خيالي في نظري حتى في دولة صغيرة مثل هولندا، واعتقد ان الاتحاد الاوروبي خير مثال لفكرة تقبل لاحترام التنوع المتبادل الذي يكون افضل اساس لتحقيق التعاون والوحدة وليس تجاهلها كما حدث في العالم العربي في بعض الظروف في الماضي، وبالإضافة الى ذلك، اذا ما كان الاستعمار هو السبب في تجزئة العالم العربي الى مجموعة وحدات دولية تختلف نوعاً ما عن الدول او التجزئة التي كانت موجودة قبل ذلك فهل يمكن الاستمرار في ذكر هذه النقطة كذريعة لاستمرارية وجود معظم الدول العربية على نحو ما تركتها القوى الاستعمارية؟ مثل سوريا ولبنان والأردن والعراق ومصر الخ... ليس من الممكن ايضاً القول ان الدول العربية التي حصلت على استقلالها رسمياً في الاربعينيات والخمسينيات توفر لها الوقت والامكانيات الكافية لتحمل المسؤولية على الأقل عن استمرار وجودها على ما كانت عليه منذ نصف قرن؟ بمعنى آخر اعتقد انه لا يمكن الاستمرار في لوم القوى الاستعمارية السابقة الى الابد لأنها لم تحقق نوعاً من الوحدة العربية وذلك بالرغم من ان هذه القوى الاستعمارية نفسها هي التي كانت تحاول ان تفرق العالم العربي وتحكمه.

٥ - يقول السيد / الاحمد انني اذا تفهمت «روح المنطقة» لامكنني تاويل السبب الذي جعل من «اوري لوبراني الذي كانت مدفعيته على مشارف مدينة حمص يندحر بسرعة مذهلة لتصير «مدفعية غازي كنعان» الامنية هي التي تهدد بدورها شمال فلسطين».

اعتقد بأن السيد / الاحمد يعطيني حق الافادة من الشك حين اقول ان لدي على الأقل فكرة عما يعنيه حيث اخبره انه تم قذف منزلي في بيروت الغربية بنيران المدفعية الاسرائيلية اثناء الاجتياح الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ وقد نجوت من الموت باعجوبة خلال تلك الاعتداءات.

وانا اتفق تماماً مع رسالة السيد / الاحمد اي انه على العالم او الباحث ان ينظر بعين الاعتبار ليس فقط الى المعلومات التفصيلية والاحصائيات الخاصة بالعشائر والطوائف ولكن ايضاً عليه ان يحاول ان يتفهم «روح المنطقة»، الا انني اود ان اضيف ان البحث العلمي الذي يتفهم الروح ويتجاهل المعلومات التفصيلية يعتبر ايضاً ناقصاً علمياً وخاصة عند تناول موضوع حساس مثل الموضوع الذي يناقشه كتابي عن سوريا. واني لعلى دراية تامة بقوة روح العروبة السائدة في سوريا ولعلها اقوى في سوريا عنها في اية منطقة اخرى من العالم العربي ووصف مركز السلطة السورية بأنه «قلب العروبة النابض» انما هو وصف جدي، الا انني اعتقد في الوقت نفسه ان هناك - بين السكان السوريين - بالإضافة الى مشاعرهم القوية العربية الفياضة والاصيلة توجد ايضاً مشاعر وولاءات اخرى من بينها ولاءات اساسية مثل الطائفية والاقليمية والعشائرية، وربما كان احد السباب وجود كافة هذه المشاعر معاً - والتي تبدو في اول وهلة وكأنها متناقضة - هو ان العروبة او الانتماء للهوية العربية الاكثر شمولاً، قوية للغاية، وربما اقوى من الانتماء الى الهوية السورية العربية بعينها.

وكم لحظت في سوريا انه اذا ما وجهت لأحد هذا السؤال البريء: «ما هو موطنك الاصلي؟» (وهو سؤال عادي جداً في معظم البلدان) لأجابه «موطني الاصلي لا أهمية له على الاطلاق حيث ان كلنا عرب». الا انه في الوقت نفسه تتضمن هذه الاجابة المثالية - العقائدية الى حد ما - حقيقة اخرى وهي الهويات الاقليمية، وفي معظم انحاء العالم ان الهويات الاقليمية طبيعية جداً والتنوعات مقبولة وطبيعية. ان العرب القوميين في سوريا الذين يجيبون بأنه «لا أهمية للموطن الاصلي» انما يريدون بهذه العبارة التعبير بطريقة غير مباشرة انه يمكن النظر الى الهوية الاقليمية كنوع من الاقليمية المفروضة التي يمكن اعتبارها مخالفة نوعاً ما للعروبة الوجدوية، ومن ناحية اخرى اود ان اضيف انه في مناسبات عديدة بينما لم اوجه اي سؤال لشخص ما في سوريا عن موطنه الاقليمي افاجأ بذكر موطن بعض الأشخاص وعلى سبيل المثال عند مروري بمنطقة سكنهم ويصحبتي رفقاء سفر سوريون يقول احدهم «هذه هي قرية او مدينة فلان الفلاني»، بينما لو كنت قد وجهت سؤالاً للشخص نفسه مسبقاً لرد على العبارة نفسها «هذا ليس مهماً اننا كلنا عرب».

اعتقد بأن وجود كل هذه الطبقات من الهويات والولاءات والعقليات الفياضة حقاً انما هي نموذجية فيما يخص دولة مثل سوريا مثلما هي ترمز الى العديد من الدول الاخرى في العالم، كما في اعتقادي ان كل هذا الحشد من المشاعر في آن واحد يعكس تعايش جسد وروح الشخصية السورية كما يكشف عن تكافل احصائياتها ووقائعها ومثالياتها وايدولوجيتها.

٦ - وختاماً اود ان انتهي بالقول ان كل من سوف يقرأ كتابي - وانا اؤكد انه مكتوب بروح ايجابية - لن يصاب بخيبة امل اذا ما كان مستعداً لقراءته بعد ارتداء نظارة «محادبة او واقعية او موضوعية» كما آتمنى ان المواطنين في سوريا ولبنان وفي غيرها من البلاد لن يمنعوا من الاطلاع على هذا الكتاب لان مناقشة الموضوع بإيجابية سوف تحل مشكلة مثل الطائفية - ان كانت هناك مشكلة اصلاً - بطريقة افضل من اختيار تجاهلها، الا انه اذا فرضت قيود وانحصرت تداول كتابي بين مجموعة داخل النظام السوري - ما يقترح السيد / الاحمد - فسوف اكون قانعاً حالياً لو سمح على الأقل لجميع الاعضاء العاملين وانصار حزب البعث بقراءته، لان ذلك سوف ينطوي - حسب الاحصائيات المنشورة عام ١٩٨٥ في جريدة المناضل الداخلية التابعة لحزب البعث (وكان السيد / الاحمد رئيس تحريرها في الماضي) - على ان ما لا يقل عن نصف مليون قارئ سوري سوف يطلعون على هذا الكتاب، مما يعني ان كتابي سوف يصبح من «اوسع الكتب انتشاراً» في سوريا.

\* مستشرق هولندي - وحالياً سفير هولندا في مصر - كتب هذا المقال معبراً عن وجهة نظر شخصية.



## رد على السفير الهولندي في مصر الصراع على السلطة في سوريا كتاب لا يحترم قارئه

عماد فوزي شعبي

بعد ان صدر كتاب «الصراع على السلطة في سوريا» للكاتب السفير الهولندي في مصر: نيكولاوس فان دام، اثرنا خوله مجموعة من التساؤلات، وحللت الصحافة اللبنانية بعض منها. ولما كان صدر «الديار» يتسع للحوار ومدخلاته، فقد خصصناها بالمدخلة الاله والاكثرت تصليبية بل والاكثر فضائحية كتاب يمكن القول عنه بأنه اخطر كتاب في اللبنانية السياسية، هذه الطائفية التي تسعى دراسات مختلفة لتفكيكها، خصوصاً ان الاستقطاب الاكثروي لمشروع السياسي والممارسة السياسية لسوريا في عهد الرئيس الأسد يشكل خطورة على المشاريع الغربية والاسرائيلية خصوصاً، انه الاستقطاب القومي.

وتحذ في ردنا الجاني عبر الديار سنخصص جزءاً من الرد لتوضيح ما جاء في تعقيب السفير الهولندي على ردنا على كتابه، على اعتبار ان الساحة الصحافية اللبنانية والعربية قد نشرت وتناقلت اهداء الحوارات حول الكتاب. ولما كانت «الديار» تفتح صدرها لما تضيق به صدور جرائد اخرى ودوريات اعادت على ان «تغلفها»، فقد اختارت دخول المساجلة بما صعب على الآخرين ان يفعلوا.

لم يفاجئني رد (السيد) نيكولاوس فان دام (في جريدة السفير اللبنانية بتاريخ ٢٤/٥/١٩٩٥) على مقالتي النقدية الخاصة بكتابه: «الصراع على السلطة في سوريا» (في السفير بتاريخ ٢٨/٤/١٩٩٥) لكنني لم أوجسأت بان الرد جاء هزئياً وأنه لم يتناول القضايا الفكرية والسياسية التي اثارها على منبجه الذي درس فيه السياسة السورية خلال ثلاثة عقود وثبت.

لقد ركز (السيد) فان دام على خمس نقاط اثارها عرضاً في مقالتي النقدية محاولاً ان يجزني الى لعبة الاحادية التي ارادها منهجاً وخلفية ومنتهى لكتابه. وحوار أيضاً ان يستفزني لاعطائه معلومات اضافية.. ولما كانت المسألة قد قمت فانه وعلماً انه قد اختار طريقته في التحليل لينتهي الى احادية مدروسة لهذا الغرض، اي اغلاق السياسة السورية على بعد (ما قبل قوسي)، فان لنا اسلوباً اذني لن نعيد عنه، ولكننا سندخل في التفاصيل التي حاول ان يستفزنا بها، ولكن سندخلها هادئين وممكنين بناحية اسلوبنا ومنهجنا المنطوري الذي يرفض ان يجزنا الى الواحدية والذي يرى السياسة من جوانب مختلفة ويعتبر ان الحياة غنية وأنه لا يمكن تلخيص الاحداث ببعد تحليلي واحد وانما ابعاد مختلفة تنفصل تارة وتتداخل تارة وتعلمد على بعضها البعض تارة اخرى.

وفي الحقيقة ان (السيد) فان دام ليس بعيداً عن هذا المنهج لانه ذكر في بداية كتابه التداخل بين مجموعة عوامل (راجع الصفحة ٢٦) مشيراً الى: «العديد من العوامل التي قد تلعب دوراً له نفس الالهية مثل الايديولوجيا والصراع بين الاجيال والطموح الشخصي» وادعى (في الصفحة ٢٧): «ان دراسته ترتكز على المتراض تطور القومية العربية والولاءات الطبقية داخل المجتمع العربي بحيث تحل جزئياً محل الولاءات والالتزامات الانصافية التقليدية.. وان سهولة تداخل الفئات الطائفية والاقليمية والعشائرية يجعل من العسير تحديد من منها يلعب دوراً في موقف معين، والغريب ان الكاتب لم يكن أميناً لمنهج كتابه الذي يبدو انه نقله من مراجع معينة مثل كيندوري، وجيمس بيل وغيرهما دون ان يستخدم منهجها لينتهي رغم كل ما قاله الى عزى تطورات السياسة السورية الى لاعب وحيد وهو اللاعب ما قبل القومي: الطائفي والعشائري..»

وقد كان من الممكن ان نتخيل ان الكاتب قد اراد ان يجزئ بعض المقدمات من كتب اكايمية محترمة ورسنية وتحت لعلم السياسة بصحة وثيقة من اجل الظهور بها وأنه ارادها تأكيداً على كفاية مراجعته.. لغرض اكايمي يهجر القارئ.. ولكن سياق البحث باكمته يؤكد غير ذلك فالرجل اراد ان يقول انه متعدد النظرة كي لا تشتمه بالاحادية التي تسيطر على عمله باكمته، والواقع انه اراد ما سبق كي يدفع ثمة يعرف انها تليسه قبل ان يفرض في عمله ويدخل في التفاصيل.. وفي العربية يقال: يكاد الغريب ان يقول خذوني، فما ان يبدأ بالصفحة ٢٨ حتى يتحول الى باحث في الطوائف والعشائر يجبر كل ما لديه من اجل ان ينتهي الى نهاية مرسومة سلفاً في رأسه وبحيث يجبر كل ما لديه لصالح التحليل الماقبل قومي والذي لا يوصف جانباً احادياً فحسب، بل يفرض نزعاً طائفية بأسلوب سردي ووصفي ستاتيكي ومعلومات خاطئة (اذاً لم نذهب بعيداً للقول بأنه قصد ان تكون كذلك) وسفورد لاحقاً شتاً تفصيلياً بها.

ورغم سفور السبر على المسار الذي حدده لنا (السيد) فان دام فاننا سرد على اطروحاته واحدة بواحدة ثم نتخيل لاهلنا الى طريقنا الذي اخترنا. وبهذا نكون قد فعلنا ما تستوجه الامانة البحثية من ناحية وما لم يفعله (السيد) فان دام عندما رد على ما تخيل انه يمكن ان يوجه القارئ بأنه كاتب موضوعي ولكنه سيرى القارئ ذاته بأنه لم يكن الا ذاتياً مفرضاً وبالتالي سنكون نحن من يحترم عقل القارئ، لان الكثير ممن لديهم الكتاب او قرأه ستكون لهم الفرصة لتابعة ردنا صفحة بصفحة وهامش هامش وبهذا لا نكون قد افنا عقل القارئ كما فعل فان دام عندما حارل ان يفرض فرق ما جاء في ردنا الفكري والسياسي والذي سنكرره هنا في نهاية البحث كي يقارن القارئ بين العناصر الخمسة التي رد علينا بها وسدات اطروحات التي تفر من فوقها... لانها ببساطة تكشف المنهج وما يقف وراءه:

أ- يقول السيد فان دام «السيد شعبي» - وهو كاتب بعثي سوري هبنا بالذات تباداً للعبة فاننا لم اعرف عن نفسي بانني بعثي سوري. لكنه يقصد من خلال هذا الايضاح، واهداً من مجموعة استمالات او كلها معاً، وهذا أسلوب لا يحترم عقل القارئ.

او لا انني ملتزم بنهج تنظيمي، ولهذا فوؤيتي ليست موضوعية.. وانها محض احادية.

ثانياً: انني مدفوع من قبل الدولة للرد عليه.

ثالثاً: انني قد لكون واجهة لرد مكتوب قد ضنون باسمي.

كم يحترم كاتبنا قارئه؟؟

٧- يذكر الكاتب في الصفحة (١٢٨) رقماً عن تعداد أحد تشكيلات القوات المسلحة السورية ويمتدح أساساً التحليل. والرقم الوارد في السطر (١٢)

لم يصله هذا التشكيك قط... انها لعبة الارقام.

٨- يذكر في الكتاب وفي الصفحة (١٢٧) ان الاخوان المسلمين قد دمروا مجمع مخابرات بحري الازبكية بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٨١ وذلك لصالة التغطية على هذه الجريمة البشعة التي ثالث الابرياء بالحديث عن اصابة المارة، وفي الحقيقة ان لا مجمع مخابرات ولا وجود حتى لعنصر أمن واحد في المبنى الذي اصيب بالتفجير، ولهذا الحادثة اثر بليغ في نفسي شخصياً لان المبنى خاص بالمعاملات الخاصة بالمندوبين المملوكين لخدمة العسكرية، وانكر انني كنت ظالماً في السنة الثانية بكلية الهندسة وكانت قد قصدت هذا المبنى في نفس هذا اليوم بالذات من اجل تقديم وثيقة لكوني طالباً في كلية الهندسة، وتأخرت ثلاث دقائق كي اصل فمجد مثاث الابرياء من المندوبين (و فقط من المندوبين) وليس فقط من المارة كما يدعي، قد اصابهم الموت... وعلى التاصية كان عدد كبير قد فقد بصره لان التفجير قد اطار عيونهم.

وحي الازبكية شاهد، ويستطيع من يريد ان يذهب الى المكان ليرى حيث لا يزال كثير من جيران المبنى يعاني من الاعاقة الكاملة او الجزئية... ولكن ما العمل اذا كانت نهايات الكتاب تقتضي ان يكون هناك مجمع من فروع المخابرات في هذا المكان... علينا ان نصدق... وننسى.

٨- يذكر الكاتب (في الصفحة ١٢٨) هامشاً عن إعادة نشر كتب لصالح فئة معينة، بما يقدم تحليله ما قيل القوي، ومن بينها كتاب لتحرير الشريف ويبدو ان الكاتب السيد فان دام قد اقتصر في الكتاب من احدى بسطات بيروت فقرأ ان ينسب طبع الكتاب لخطة سورية والقول انه يوزع في مكاتب دمشق، خدمة لغرضه وتحليله.

٩- في الصفحة ١٤٣ يقول ان التحليل الاحصائي لما ورد في التقرير التنظيمي لعام ١٩٨٥ يؤكد ان عضوية حزب البعث كانت اقل تنظيمياً في المدن الكبرى كدمشق وحلب واكثر انتشاراً في المناطق الريفية مع ان الجدول المرفق في كتاب (صفحة ١٨٣) يؤكد عكس ذلك لان نسبة العضوية في دمشق ٩,٥١٪ وفي ريفها ٧,٧٧٪ وفي حلب بنسبة ١١,٣٦٪ وهي اعنى نسب العضوية للمدينة في الجدول. الا يستهين الكاتب بحقول قارئه؟ ولكن يمارس ويمسك للمهمة بالارقام المجرمة يفترع عامل المقارنة بالاستناد الى عدد السكان ليجد ان بعض المحافظات قد حفلت بتسبيب اعلى بالمقارنة مع عدد سكانها.

ومرة اخرى عندما لا تستجيب الارقام الجردة للتحليل المرسوم سلفاً فيترع فان دام معاملاته الجديدة.

١٠- يعتمد السيد فان دام على مجموعة من المراجع اللتبسة كمرجع كتاب (حوار حول سوريا) لكاتب باسم حركي هو محمد صادق، والفريب ن السيد فان دام يريد ان يفترع ويخدع قارئه بان الكتاب موثوق به حيث يذكر (صفحة ٩١) ان كتاب حوار حول سوريا المحمود هادي صادق عن دار عكاظ بلندن... والواقع ان الكتاب صادر بدون ذكر لاي دار او مكان للطباعة ولكن معلومات (الهامة) لصالح خلفية الكتاب تقتضي ان يفترع الكاتب داراً لكتابه العطنفي.

لو كان (السيد) فان دام يتخصص في الموضوعية اما كان من الاجدر به وهو للتفسير المعروف ان يلتقي... ولو مسؤولاً وسوريا واحدا حتى يفترع معلوماته في تقابل مرضعي امام نفسه وامام القارئ بدلاً من ان يخدع قراءه بكتب وهمية الكتاب ودون مرجع مستندي صادق.

١١- ينقل (السيد) فان دام عن باتريك سيل، في الصفحة ١٢٨ قصة ملفقة عن مجموعة من الاقوي من فئة معينة قامت بتحريك احداث في عام ١٩٨٣، وبالعودة الى المراجع اي كتاب باتريك سيل بالذات (في الصفحة ٦٩٠) نجد قصة مختلفة والشخصا ومسؤولين ليسوا من هذه الفئة. ومع اختلافنا مع كتاب باتريك سيل الا انه يبقى اكثر رصانة، فهل يقبل السيد باتريك سيل ان يستند في كتابه وينسب اليه ما لم يقله؟ انيس في هذا عدم احترام لعظيمة القارئ بل الايامة في مصداقية استخدامه لمراجع (ب). عندما نقول بان الكتاب قد استخدم ثناء بعض المراجع الصحافية والسياسية لكتابه، فهذا ليس فيه نيل من قيمة هذه المراجع، انما النيل من مصارلة الكتاب منعنا من نعته بعدم الموضوعية. اما ان يسرد لنا اعجاب مراجع عربية بالكتاب فهذا من قبيل المغالاة في المبالاة. لقد كنا نعتقد ان النزجسية وحب الذات والسلوك الاستعراضي والعظامية والنفاقية هي من امراضنا نحن بعض العرب المثقفين، لكن مقالة السفير الهولندي قد علمتني ان الانسان هو الانسان وانها امراض عامة.. تقريبا. اما العطل بان كتابتي قد نفذ في شهر قليلة فهذا ليس من العناصر التي تضاف لقيمة الكتاب... فلعل السيد فان دام لا يعرف ان اعلى نسبة كتب راثجة هي للكتب الجنسية السوفيتية وكتب سهر النجوم والفامرات... اي، هذا فان لعبة النسب والارقام ايضا ليست لصالح الكتاب، ونحن هنا لا نقارن بين كتاب (السيد) فان دام وهذه الكتب... حاشي لله. وانكر ان بعض كتب الكاتب الروائي التحليلي الايطالي الصهير البيرتو سورافيا، وهي كتب عميقة في مستواها الفني التحليلي تفسي قد راجت لفكرة في اوساط المراهقين وخصوصاً كتاب «انا ووجه» نظراً لبعض التغيرات الجنسية في... وسرعان ما مل المراهقون قراءتها وشراءها عندما تبين لهم صعوبتها وعمقها... فان واقع ان لعبة الكتب اكثر بواجباً لا تحني قيمتها الحالية او اللاحقة، وانما اؤكد ان كتاب «لقد العطل الخالص» لعسانو شيل كانت او «تاريخ الجنون» ل (ميشيل فوكو) او كتاب سارتر ونيتشه ليست من الكتب الراضجة.

وفي الحقيقة فاننا لم اكن قط بعثياً. صحيح انني معروفاً ككاتب قومي عربي ملتزم، الا انني لم التزم تنظيمياً بحزب البعث العربي الاشتراكي. ربما قد اكون بعثياً في صميم فكري ولا اجد اختلافاً بيني وبين البحث الا في كونه رديفاً لفضالاته بمعنى انني اؤمن بفكر البعث لكنني لسنت حزبياً منتصياً الى حزب البعث، فاذ كان هذا ما اراده (السيد) فان دام فهذا لا يخدم اغراضه وكان عليه ان يتحرى معلوماته (وهذه احدى معلوماته الخاطئة والمتسرعة والتي لا يحترم بها عقل قارئه). ولعلي اشكره على هذه الهورية لهذا يعني ان علي ان اكون بعثياً وقد اطالب بدم يتجاوز العشرين سنة.. مثلاً.

وانني لا اغفر بانني اذاع عن بلادي وسياستها من موقع الريف، لقد عرفت قيمة سياسة بلادي قبل خمس عشرة سنة خلت من موقع ما يسمى بالمعارضة، هناك عرغت الفرق بين ان تحلم وان تمارس السياسة الفعلية، وبين ان تنظر... وان تعيش الواقع. وعرفت اهمية ان تكون لسوريا سياسة بعث هذا الحجم. ومنذ ذلك الوقت فضلت ان اكون كاتباً حراً يدعم سياسة بلاده. فلا طلب مني ان اكتب، وما فعلت مرة في حياتي احتراماً لعلمي ولا كان احد من الدولة او من باقي قطاعات الحياة الثقافية والفكرية ليحترمني ان يقول.

ويقول (السيد) فان دام انني استشهدت بخطا وحيد (خاطري) عن حظر جريدة الحياة بسبب فكره للخروج الدكتور بشار الاسد:

مرة اخرى يحسر الكاتب على المغالطة. فالجريدة لم تمنع ويمكنه ان تسال المسؤولين عنها بالذات، وللتاكيد فان جريدتي، السفير، والديار قد تحدثنا عن نفس الخبر بتاريخ ١٩٩٤/١١/١، ودخلنا العاصمة السورية وبعثنا باعدادها الكاملة، واعتقد ان على السفير الهولندي عدم الركوز الى الخطأ، والدفاع عنه بشكل هزيل لان هذا يصفق الموقف كثيراً.

عرض للمغالطات كتاب الصراع على السلطة في سوريا: وبانحاسبة يطالبنا الكاتب بنسب الأخطاء مع الارقام الصحيحة. اما الأخطاء فنقدتها للقارئ، كي يعرف السهم من الدسم ويعرف كيف تتم عملية عدم احترام عقله لان الموضوعية ان تقدم معلوماتك مسندة الى التنوع وليس الى جهة احادية فنترض بما لديها الصحة. اما مطالبة الكاتب لنا بالمعلومات الصحيحة والارقام الدقيقة محاولاً ان يجرنا الى موافقه وان يستخدماً «علاء» فهذه لن تكون له واتمنى من باعتباره يقيم في أرض الكنانة ان يسأل للمصريين عن معنى جملة: «ده بعدك».

والمغالطات على النحو التالي:

١- في الصفحة (١٢) يقول ان ٨٢,٥٪ يتحدثون العربية وانا لا اعرف

في سوريا احداً يتحدث غير العربية. في الصفحة (٣٠) يؤكد على ان الانتماء لما قبل قومي هو الذي وسم عملية الانتماء السياسي. والسؤال لماذا لم تصب فالحبية المنتسبين من البرجوازية الديمقراطية نسبة للبيطار او ارض نكس نسبة لعفلق؟ ما هذا التناقض بين الاداة التي ترميها التي يريد الباحث افعالنا وسيطرتها على كل شيء. ونتائجها الواضحة التي يبررها... فالواقع ان اختيار الباحث لادوات بعث لا تخدم خلنيته للروسية وربما تعارض معها.

٣- يذكر الكاتب ان عدد اعضاء البعث المندوبين كانوا في ٨ آذار ١٩٦٢ (حوالي ٤٠٠) وذلك في الصفحة ٢٥ وهذا غير صحيح ابداً.

٤- يذكر الكاتب في الصفحات (٩٠ و٩٥ و١٠٦ و١١٨ و١٢٦ و١٤١) مجموعة من الاسماء التي تسفت وتشغل مواقع المسؤولية في سوريا وينسبها خطأ الى ملثفة بعينها، وعدد هذه الاسماء يتجاوز العشر، وذلك في محاولة لاقتناع القارئ بالخطأ لما قيل قومي الذي يتخذة اداة ومنهوس لتحليله حيث يبني على هذه الاسماء والنسب والتحليلات التي يحشو بها كتابه ولا يحترم بها عقل قارئه خصوصاً اليبيد من سوريا.

٥- في الصفحة (١١٨) يذكر في الهامش رقم (٢٧) ان نسبة القوات المسلحة في المؤتمر القطري السابع بلغت (٢٠٪) واسند هذه النسبة الى عدد من الضباط اسمر منهم شافيق الرئيس الاسد الذي لم يكن قط عسكرياً رغم انه يعود ليذكر في الصفحة

(٤١) ان نفس الشخص كان عضواً في مجلس الشعب، فكيف يكون عضو مجلس الشعب عسكرياً؟ بل كيف لنا ان نقن بنسبة الـ ٢٠٪ وبالعدد من النسب التي يذكرها لكتبت ويبني عليها خدعة الارقام.

من قلمك أدبيتك

٦- في الصفحة (١٢٢) تبلغ اللعبة حداً من الضمائية لا يمكن ان يسكت عنها عقل قارئ يحترم ذاته يقول: «ان سوريا لا تزال في منتصف التسعينيات تبدو بشكل متناقض ومساوي ابعده ما تكون منذ استقلالها عن التصور... لاجتماع علماني...»

والغريب ان الكاتب يستند هذا الرأي الى الهامش رقم ٤٧ لكاتبين احدهما كتب كتابه عام ١٩٧٩ والثاني عام ١٩٨٠ وبتاريخ ٢٢ كانون الثاني بالذات...

والكتابان مضموعان بهذين التاريخين وهو بالذات من اسند توار يخهما. لذا كان في الامر خطأ مطبعي فهو لا يكون الا في كتاب وليس في كتابين. اما الاخطر ان يكون كتاب عام ١٩٧٩ وكتاب عام ١٩٨٠ قد كتب عن سوريا في منتصف التسعينات انحلالاً من ١٥ سنة و١٤ سنة خلت (الله التفتق ولا ريب!!).

ان العمق لا يعني انه غير متوفر فيما هو غير واضح، والعكس بالعكس، نعم ان كتاب (السيد) فان دام متعوب عليه وعلى بالجهود لكنه يطرق بابها لم يطرقه غيره، وقد علمونا في الامثال العربية القول: «خالف تعرف» لكن الابحاث التي تأتي خارجة عن الطاعة ومفارقة اصول العمل الاكاديمي في علم السياسة او غيره تروج لفترة بين اوساط من لا معرفة تنصليدية لديهم ثم تسمى... فهل انكر الكاتب يكتب (مايلز كولاند): (لعبة الامم) و(الكتاب الاسود): (لبناد الغادري) وغيرهما من الكتب التي تداولها الناس لفترة من تليل الاندماش، فاني ماذا انتهت ذكريات هذه الكتب ومرجعيتها... وهل يحتفظ بها ذرو الاختصاص كمرآج بل من هو هذا الكتاب الرصين الذي يعتبر مثل هذه الكتب مرجعا اساسيا في البحث الاكاديمي او الفكري او السياسي؟

(ج) يحاول (السيد) فان دام ان يجر مؤلفنا النقدي من كتابه كدهاية للكتاب، وفي الحقيقة ان الرد على الكتاب كان ضروريا لانه كتاب يطلو من

4- لا يمكن التمييز برصانة عن السياسة السورية بدون مراعاة الصراع القائم في المنطقة اقليميا وعلى المنطقة دوليا وبدون اعتبار كل من اسرائيل والصراع الاوروبي والاميريكي على المنطقة مع اغتبارات الحرب الباردة والاستقطاب الدولي ولعبة النفط والسياسة ومشاريع تعقيد المنطقة فالسياسات الداخلية ليست وليدة العناصر ما قبل القومية، لكنها تدفع هذه العناصر بالاغتيارات سابقة الذكر في ميوني معقدة يبدو التحليل فيها اقرب الى الابحار في مياه ملوثة بحثا عن قشة.

ان ما نقوله انفا ليس من قبيل المعث الفكري او التحليل المطلق، لذلك ان التفاصيل المجروءة عن سياقتها لا تفيد اكثر من ان تكون واية يكتنفها الخيال ولا تصلح الا للثرثرة والتحويل، وهنا نضع العناصر في سياقتها: كيف يمكن للتفاصيل المذكورة في كتاب فان دام ان تدرج في سياقتها؟ السؤال يطرح نفسه في اطار العناصر الاربعة التي وضعناها ركائز لهم السياسة السورية.

فالقائمون على السياسة السورية لم ياتوا من (الريح) انما اتوا من العربة والرسالة... والسياسة السورية هي نتاج من مشا، من التغنيد ومشروع الهوية القومية، وكان عليهم طائما انهم يحملون (قردوسهم) ان يصلحوا بالوقائع التي تعين مشاريعهم سواء اكانت من عوامل دولية واقليمية او من عوامل محلية... وينتظيم اي مفرض ان ينسب اي حدث لاي مرجح ما قبل قومي، ولكن الاحداث تبدو بنتهاياتها ويمكن عندئذ ان تفسر بهذه النهايات، لان اي فرد يستطيع ان ينسج اي قصة او رواية ويسندها الى خلفيات موهومة او متوقفة او موحى بها... وللشول في لعبة كهذه التي مارسها الكاتب البولندي يمكن لاي كان ان يمارسها.

لكن النتائج والوقائع التي تسير على حد الشفرة هي التي تقول غير ما تقول (الروايات):

اولا: من المؤكد ان التجربة التي ارساها الرئيس الاسد في سوريا كانت في اطار تأكيد الهوية القومية على حساب اي هوية اخرى، وفي اطار هذا المشروع يصبح من الطبيعي خرق ما هو سائد من عناصر وتقاليد اجتماعية وسياسية ما قبل قومية لصالح المشروع القومي، وفي عملية الخرق هذه لا بد من الاصطدام مع البنى ما قبل القومية. حتى يصبح من الوطني والقومي الا يلفت انزء الى العوامل ما قبل القومية في قوله وتذييمه لهذا السياسي او ذاك، ولهم في الامر ان تصح القيامة منطوقة بالكفاة والرؤية القومية السلمية وليس بالاغتيارات لما قبل القومية... ويهدأ تصبغ هذه هي القاعدة لتحل محل البنى القديمة... والملاحظ ان القواعد المؤسساتية سرعان ما اصبحت نوحا من التراث السياسي في سوريا وهي في طريقها للتجزؤ بدلا من الوعي والجدور ما قبل القومية وما قبل الوطنية.

لكن المشروع القومي والوطني لا يقفز فوق الواقع معاندا اياه فحسب، بل ان الرصانة تقتضي تفكيك الروابط السائدة وذلك بالتعامل معها على اساس منطق التفكيك، وليس على اساس منطق التثبيت. فالسياسة لا تعمل في الفراغ انما تعمل على الارض وعلى هذا فان تجاوز الوقائع ما قبل القومية قد اقتضى التعامل معها بالاسلوب الهيفي لتجاوز وهو الاسلوب الذي يعني (التحقق + التثني) والتحقق هو التمييز المجرى عن آلية، ما يسمى بضرورة وطبيعة الاشياء، فالوقائع ما قبل القومية يجب التعامل باياتها حتى يتسنى فهمها، فلكي تطبق الطبيعة يجب التعامل بقوانينها وصولا الى تشكيل القانون البديل الذي يوافق ما نزيد منها... هذا ما نقوله، ابن خلدون ويريد من تتسكيو بيقية اللاسفة... وهذا ما يمارسه اي سياسي ناجح.

ثانيا: ان ثنائية (الحداثة / الموروث) تختلف عن ثنائية (الحداثة / التراث) وحتى يتم فصل الموروث عن التراث اي فصل العناصر المعرلة للتقدم

اصول العمل البشري في علم السياسة ليغدو اقرب الى السرد الوصفي الذي يمكن تداوله في الاقضية والجلسات المفعفة ذات مسهبه. وعندما صرحنا نسي الباحث مجموعة من الانتقادات الفكرية فانه قد فخر فورها ليجرنا الى التفاصيل في مسمى للاستعراض، ولكننا نعتبر ان التفاصيل لا تخدم الا ابراز للخطا، اما المسائل الاساسية فتستوجب الرد عميقا والتأكيد من جديد، لان جرننا الى مواقع السهولة والسطحية يخدم الكاتب دعائيا، ولهذا لا بد من اعادة التأكيد بالمسائل الكبرى، هذه المسائل التي يريد الكاتب ان يفلز لوقاها حين يذكر في كتابه (الصفحة 9) ان الابحاث (الجندلية) لا تخدم الا رؤية جزئية ويقدم لنا بالتحليل الاحادي الما قبل قومي... الرؤية الشاملة: انها محاولة واضحة لرذمنا عن التحليل المنجرد والفكري لصالح عامل واحد وهو العامل ما قبل القومي والتصنيفي المنجز على شكل رؤية سردية او تفسر احداث لا ترى لدية اي من المنظران ما قبل القومي.

كيف نفهم التاريخ السياسي المعاصر لسوريا؟

لا يمكن ان يقدم التحليل لما قبل قومي: الطائفي العشائري الحارثي لئان نام الوعي السياسي لانه يقوم على احادية تحليلية تهدف فيما تهدف الى انكفاء الوعي ما قبل القومي على حساب الوعي القومي وهو نفس الانكفاء الذي ذكره الباحث في كتابه عن دور الاستعمار الفرنسي في انكفاء الوعي الطائفي وذلك في الصفحات (١٦ و ٤٠)... والغريب ان المصنفات الاولى فيها من الرصانة التحليلية ما يجعل باقي صفحات الكتاب والمصولة وكأنها من كتاب آخر او لكاتب اخر، وهو تناقض خطير يستوجب لفت نظر القارئ اليه.

ان اي تحليل للتاريخ السياسي المعاصر في سوريا لا يأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية لا بد ان يكون واحدا من اثنين: اما تحليل ساذج او انه تحليل مشبوه:

١- ان الصراع السياسي جزء لا يتجزأ من العملية السياسية ككل، اي العملية (process) التي يخوضها الوعي من ناحية وتراكبها التجزئة من ناحية اخرى، فنحن في سوريا بالذات، وعينا السياسي رامن وقريب العهد، وتجربتنا السياسية قصيرة بالتقاسم لتجارب الشعوب التي تمتد الى مئات السنين. والوعي السياسي كما التجربة يعيشان في مخاض كبير، وبدون ادراك ثنائية (الفكر / التجربة) لا يمكن اعطاء التاريخ السياسي المعاصر بعده الحقيقي.

وعلى هذا فان التجريد سابق الذكر لا يعني ان العناصر التي ذكرها وركز عليها (السيد) فان دام ليست جزءا من حسابات التجربة وحسابات الفكر، لكنها ليست الا عاملا واحدا من بين مئات العوامل، وان التركيز المفرط عليها كما فعل الكاتب لا يعطيها، الا بعدا واحدا، الامر الذي يفقدها هويتها بغيرها ويضعها بالتالي هوية غير هويتها الفعلية.

٢. ان التاريخ السياسي السوري لا ينفصل عن اشكالية (الهوية) في الفكر والممارسة السياسية السورية، فالبحث عن الهوية العربية، وتجريد وتائم كل هوية اخرى في اطار المعركة مع مشاريع طمس الهوية العربية، الغربية منها والاسرائيلية، هو الاساس الذي يعكس كل التناقضات المعقدة باشكالية الهوية. فالقومية العربية كوهية مقدسة في الوعي السياسي السوري، كان لتجزيرها واتقان يصلطم بالبنى ما قبل القومية... لكن كل السياق قد برز على شكل معركة بين المشروع القومي والتشكيلات ومصادر الوعي ما قبل القومي، كذلك ممارساته. وان ابراز الكاتب في ملحقه لنشرة داخلية حزبية تنتقد الممارسات ما قبل القومية... قد كان من المنطقي ان يدله على معركة (الهوية) التي خاضتها التجربة السياسية السورية من اجل تغيير الواقع والافكار باتهامات قومية.

٣- على اساس ما سبق لا يمكن فهم السياسة السورية بدون فهم اشكالية (الحدثة / الموروث) في الوعي السياسي، وهي اشكالية لا تزال في اطار الاخذ والرد عربيا وبالذات سوريا على صعيد الفكر والممارسة معا. وهي اشكالية لا تحل الا بالاستناد الى حل اشكالية الهوية التي تبقى معلقة طالما ان الاستنزاف ومحاولة قتل المشروع القومي قائمان.

وتقبلوا الهوية لا بد من مرحلة طويلة من المعاناة.

ثالثا: ان تبلور الدولة السورية الحديثة في اطار الهوية العالمية لسياسة، اي مبدأ الدول عموما، لم يات على ارضية من السهولة واليسر، لان بناء الدولة من اللأولة، وارساء النظام بدلا عن الفوضى، وتحويل الحراك السياسي للبيشر المنطقت، عقاله الى حراك مضبوط، وتمييز وبثورة حقل السياسة وحقل المجتمع المنفتح، كل هذا لم يكن له ان يتم بمصاعة سحرية، ويبدو ان الحراك التصفيي الذي اراد فان نام ابرازه لا يبدو كونه (ان كان صادقاً في بعض روايات) جزءا من المحاولات الصعبة لبناء دولة بالمعنى الحديث، ولكن التركيز على التفصيلات دون سياقتها يجعل التحليل باعنا كأن نقوم اليوم بتحليل المسارع في اميركا على انه بين الكاثوليك والبروتستانت، وتذكر جون كينيدي، على انه جزء من هذا الصراع او كان تركز على كاثوليكية فرنسا وبروتستانتية انكلترا... ليست ابعثات التوجهات الطائفية واردة في المجتمعات المتسعة علمانية وديموقراطية... ان يتون تحليلنا سنفعل لو اننا اعتمدنا ما سبق؟

ان الابحاثات لما قبل قومية: العشائرية، الطائفية، الاثلية، الحارثية... الخ لا تأتي دائما وابدأ من تحريكها بممارستها، انما تصدر في اوقات كثيرة عندما يمارس ما هو عكسها، لتقوم قائمتها من اجل الدفاع عن ذاتها.

اننا في سوريا عندما لا نسمح لانفسنا ولا نسمح لنا الدولة بتناول الامور الطائفية، لا يكون الامر كما يدعي (فان دام) لانها تلعب دورا هاما، انما لاننا لا نريدها ان تلعب اي دور على الاطلاق، ولاننا لا نمارس الا عكسها فنخترق قواعدها ونشن هجوما معاكسا عليها كي تواد في مكانها، وفي اغلب الاحيان، ندفنها حية ونمنع الاقتراب منها لان تشكيل البديل لا يكون الا في جذور التشكيلات القديمة، كي لا تنبعث من جديد وكي تشكل ولاهات اكثر اهمية ومعاصرة، ووطنية من تلك الولايات التي يريد ان يتبعنا فان دام بانها هي الاساس، ولعلنا لا نبتعد كثيرا او قليلا عن الحقيقة عندما نقول باننا عندما نتناقش ما يكتب فان دام يؤكد ان لا حذر على مناقشة القضايا ما قبل القومية بشرط ان تكون انطلاقا من موقع الولاة الوطني والقومي والعلماني اما ان نتناقش الامور بطريقته فهذه هي الطائفية بالذات، ولعله كان يريد منا ان نخرس عندما كتب متسانلا:

كيف لتناقشون كتابي...؟ ونعده الا لنناقشه بعد الان، لانه قد اخذ حقه اكثر وسنلتفت لما يبني بلدنا لان (القافلة تسير و... كما يقول المثل الفرنسي).

لقد استطلعنا ان نلفظ في سوريا مشاريع التقسيم الطائفي التي لاقمتها فرنسا لسوريا، ونذكر قبل وجود حزب البعث في السلطة، اي ان الشعب السوري وزواد السياسة فيه كانوا ولا يزالون ضد اي هوية غير قومية وغير وطنية. ولا نذكر اننا تعلمنا ان تعودنا ان نقول باننا سوريون رغم اهمية الاعتزاز الوطني، واننا لنسبى ذلك بالعروبة، فنقول اننا عرب سوريون.

نقول ان الامور وخفايا السياسة تعرف بتناقضها:

١- فالسياسة السورية تكاد ان تكون الوحيدة المتبقية من السياسات القومية، والتي لا تزال تحمل المشروع القومي بشقيه: المشروع الوطني، وقضية فلسطين، وذلك رغم كل الضغوط التي مورست عليها، ولا تستطيع اي سياسة، بعمق اقنوي ما قبل قومي، ان تثبت على الارض كما ثبتت سوريا فهل المشروع السياسي السوري يعدو عن كونه مشروعاً سورياً. ان ما لا يعرفه السيد فان دام ان الممارسة للسياسة للبشر تتميز بين عدة انواع من الانتماءات: فالكيثونة (اي الانتماء بالولادة) ما قبل القومية لا تعني ضرورة الممارسة ما قبل القومية لان الانتماء عن الكيثونة بمحض الوعي، الى ممارسة في موقع اكثروي، هو اكثر الولادات النهضوية صعوبة وضخاما.

فالسياسة السورية اكثروية بما لا يدع مجالا للشك، لانها تحمل الهم القومي، فهل تستطيع اي سياسة بمحتوى اقنوي ان تصمد حتى هذا الوقت؟ انها النتائج التي تحدد طبيعة الممارسات السياسية الفعلية، فكما انك لا تستطيع ان تعرف الفشار الكهربائي الا من نتائجه فان السياسات الكبرى هي سياسات قومية ووطنية بالضرورة.

٢- من يمين التاريخ القومي لمدينة عريقة كدمشق، يستطيع المجلد السياسي ان يقول بوضوح (دمشق) وبهذا يكون الانتماء المناطقي قد تراجع لحساب انتماء قومي ماضيا ومستقبلا، ومن شهد كيف استقبلت دمشق الرئيس الاميركي بيل كلينتون يعلم ان السياسات لا توصف وصفا استراتيجيا انما توصف في السياق العام لمسيرة تطور الدولة وانتشارها قوميا.

فالمدينة (اعني دمشق) كانت تستقبل زائرها بشموخ... فوحدها مراكز صناعة التاريخ من تستطيع ان تجعل الانتماء اليها قوميا وليس مناطقيا.

٣- المفاوضات مع اسرائيل هي البيانات الاكثر وضوحا لحقيقة السياسات التي تتعالى على الصفات ما قبل القومية... فهل يرى (السيد) فان دام ان سياسة الاسد التي رسمت خطا بين الحياة والموت وبين الحقوق والتفريط يمكن الا تكون سياسة اكثروية.

الاكثروية تعبير لا يمكن الا ان يقابل ما هو قومي بل ويعكسه تماما، وحسبنا اننا نبحر في مياه عكرة وعكس التيار المستسلم تقريبا منذ اكثر من خمسة وعشرين عاما لنبنى بلادنا على اساس من الوطنية والقومية... اما ما يكتبه (السيد) فان دام او رديفه (الاسم المركبي) (محمود صائق) او بعض الذين استهوا لعبة سابقينهم فانه يبنى من الكتب التي يجب كشفها احتراماً لعقل القارئين.

لن اتهم كتاب (السيد) فان دام بالعمالة، مع ان اهدد للمقربين قد همس لي انني بانني وضعت نفسي في مواجهة مع الموساد، ومع انني اميز بين عمالة مباشرة، واخرى غير مباشرة الا انني واحتراما لصداقية للفكر الذي لا يرمي بالانهاام الا عبر وثائق معلنة ومثبتة، اتهم هذا الكتاب بانه خبيث وله غايات سيكتشفها القارئ، الذي احقرمه وكي لا نستخدم لغة غير لائقة مع الدبلوماسيين، استغرب ان يكون (السيد) فان دام لول ديبلوماسي يكتب وينشر كتابا وهو لا يزال على رأس عمله. ويبدو ان هذا (السائق) له ما يفسره لو يستوجب ما يفسره، نعم الكتاب خطير، والمخاطرة في الرد عليه ولكن كما قال الشاعر العربي منذ اكثر من الف واربعين عام:

ومن لم يزد عن حوضه بسلاحه

يخسر بلهباب ويوطأ بمناسم

## رد على المفكر السوري عماد فوزي شعبي حول «الصراع على السلطة في سوريا»

الدكتور نيقولاوس فان دام

القاهرة في ٣ يوليو (تموز) ١٩٩٥

السيد رئيس تحرير جريدة الديار

لقد اطلعت باهتمام على مقال السيد عماد فوزي شعبي في جريدة الديار يوم الاحد الموافق ١١ يونيو (حزيران) ١٩٩٥ رداً على ما نشرته لي جريدة السفير بتاريخ ٢٤ مايو (ايار) ١٩٩٥ والذي كان بدوره رداً على مقاله في جريدة السفير بتاريخ ٢٨ ابريل (نيسان) ١٩٩٥ حول كتابي «الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والاقليمية والعشائرية في السياسة (١٩٦١ - ١٩٩٤)» الذي قامت بنشره مكتبة مدبولي في القاهرة في يناير (كانون الثاني) الماضي والذي ظهرت منه الطبعة الثانية المزيده المنقحة في يونيو (حزيران) الماضي.

ولم يدهشني عدم استساغة السيد شعبي لمقالي الذي كشف عن بعض اوجه التضارب والنقد الذي لا اساس له من الصحة في مقاله، انما ما يدهشني حقاً هو هذا الاسلوب اللاذع الممتعض الذي اتسم به مقاله في جريدة «الديار» والذي يحتوي على المزيد من الادعاءات الجائرة التي لا اساس لها من الصحة، التي تفوق ما جاء في مقاله الاول.

ولو ان الامر توقف عند المستوى الاكاديمي المتواضع لهذا المقال الذي يصف كتابي «بالخبث» وبانه «اخطر كتاب في الطائفية السياسية» لكنت تجاهلته واعرضت عن الرد ولكن احتراماً لقراء جريدة الديار اشعر بضرورة الرد على كل ذلك.

اود اولاً ان اؤكد ان ردي هذا يأتي من منطلق شغفي تماماً مثلما كان الحال لدى كتابتي لهذا العمل الذي ذكر في مقدمته «ان وجهات النظر المطروحة في هذا الكتاب خاصة بالمؤلف ولا تمثل تلك الخاصة وزارة الخارجية الهولندية».

انا لا ادعي انني قمت بكتابة دراسة عامة عن سوريا بل هي رسالة علمية monograph تغطي بعض الواجه الرئيسية وفي مقدمتها الطائفية والاقليمية والعشائرية في الصراع على السلطة السياسية كما هو وارد بالعنوان وفي مقدمة كتابي اذكر الآتي:

ان مما لا يمكن انكاره ان الولاءات الطائفية والاقليمية والعشائرية قد لعبت دوراً في تاريخ سوريا السياسي والاجتماعي والاقتصادي في القرن العشرين، ولكن الآراء تختلف كثيراً حول مدى اهمية هذا الدور، ويميل العديد من الكتاب والمؤلفين الغربيين وغير السوريين الى تعليق اهمية كبيرة على هذا الدور معتقدين ان هذه العوامل ما زالت ذات اهمية حتى بعد الاستقلال.

ومن ناحية اخرى فان العديد من الكتاب العرب القوميون الاشتراكيين والسياسيين السوريين، يرفضون تماماً وجهة النظر هذه ويعارضونها علانية، وخاصة اذا كان الامر يتعلق بنظام يحظى بدعمهم الا ان نفس اولئك الكتاب والسياسيين يعلقون اهمية كبيرة على الطائفية والاقليمية والعشائرية عندما تتعلق القضية المطروحة بنشاطات انظمة معادية او مخلوعة او بمعارضين سياسيين داخل نظام حكمهم.

ان جميع هذه العوامل يمكن بطبيعة الحال ان يبالغ فيها او يستهان بها، وفقاً للموقف المتخذ فالحقيقة تكمن هناك في مكان ما ولا يمكن ان تنكشف الا بالفحص الدقيق للحقائق المادية على اوسع نطاق ممكن.

ان هدفنا هو التحقق من مدى الدور الذي تلعبه الولاءات الانحرافية والالتزامات مثل الطائفية والاقليمية والعشائرية في الصراع على السلطة السياسية في سوريا والاسلوب الذي اتبعته.

وفي خاتمة كتابي اطرح بعض الملاحظات حتى اضع نتائج عملي في سياق اوسع بحيث استطيع المقارنة بين دور الطائفية والاقليمية والعشائرية وعوامل اخرى.

## رد على المفكر السياسي العربي السوري... (تتمة)

(تتمة الصفحة ١)

انا لا اسعى كما يدعي السيد شعبي الى اثاره الطائفية والانشقاق، بل بالعكس فانا اعتقد ان اجراء مناقشة علنية وموضوعية وحوار حول هذا الموضوع الحساس هما افضل الطرق لحله، وليس بتجاهله تعمداً ان تجاهل الموضوعات الهامة قد يساعد بطريق غير مباشر على اثاره العوامل والقوى المفترض كبحها عن طريق تجاهلها لذلك، فانا لا اوافق السيد شعبي على الاطلاق حول فرضيته اننا في سوريا عندما لا نسمح لانفسنا ولا نسمح لنا الدولة بتناول الامور الطائفية لا يكون الامر كما يدعي (فان دام) لانها تلعب دوراً هاماً انما لاننا لا نريدها ان تلعب اي دور على الاطلاق.

وفيما يلي ردي على النقاط التي يطرحها السيد شعبي والتي في رأبي ليست فقط خاطئة، بل ايضاً خارجة عن السياق في بعض الاحيان.

١- اذكر في ص ١٣ (الطبعة الثانية ص ١٦) ان ٨٢.٥٪ من سكان سوريا يتحدثون العربية (اللغة الام) الا ان السيد شعبي يجادل ان هذا الامر غير صحيح لانه «لا يعرف احداً في سوريا لا يتكلم العربية»، ويبدو ان السيد شعبي لم يسمع قط عن الاكراد، والشراكسة والشيشان، والتركمان، والارمن، والاشوريين، وهم بعض الاقليات التي تسكن سوريا ولا تتحدث اللغة العربية كلغة ام، وقد يكون بعضهم قد تعرب منذ اوائل الستينات، وهي الفترة التي تشير اليها بياناتي، وكما كتب العماد مصطفى طلاس في «مرآة حياتي» - العقد الاول ص ٣٢٤ بأنه صار لدينا في سوريا شعراء ارمن، من فطاحل اللغة العربية الفصحى، الا ان معظمهم احتفظوا بلغتهم الاصلية غير العربية حتى يومنا هذا ولبت السيد شعبي يسعى يوماً لزيارة مدينة حلب الشهباء ومنطقة الجزيرة في شمال سوريا والاستماع للغات المستخدمة هناك، وقد يفيد الاطلاع على تقرير محمد طالب هلال، رئيس الشعبة السياسية سابقاً بالحسكة، تحت عنوان «دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية الاجتماعية السياسية» الذي كتب في منتصف الستينات والذي يتناول قطاع السكان الكردي بتوسع، بجانب الاقليات الأخرى غير العربية.

٢- يسألني السيد شعبي لماذا لم تصبح غالبية المنتسبين لحزب البعث من البرجوازية الدمشقية نسبة لصالح الدين البيطار، او من الارثوذكس نسبة لميشيل علفق؟ ورغم انني شرحت هذا الامر باسهاب في كتابي (الانتي ساكرر حجتين) انه لامر مفروغ منه ان الابدولوجية الاشتراكية لحزب البعث لا تسترعي اهتمام البرجوازية ثانياً كان اوائل تلاميذ علفق وبيطار اساساً من ريف سوريا الفقير نسبياً، بالتالي انتشر تنظيم حزب البعث الى مناطقهم الريفية عبر قنوات اجتماعية تقليدية.

٣- اشير الى انه خلال ثورة ٨ مارس (اذار) ١٩٦٣ كان عدد الاعضاء العاملين بحزب البعث فقط حوالي ٤٠٠ (ص ٣٥ الطبعة الثانية ص ٤) الا ان السيد شعبي يعلق بيان هذا غير صحيح، دون اعطاء العدد البديل «الصحيح».

ان تقديراتي غير مخترعة، بل تستند (كما هو مبين بالحاشية) الى مقابلة جرت بين بول بالطا واحد الشخصيات البيئية البارزة سابقاً وهو الدكتور جمال الاتاسي، ونشرت بجريدة «لوموند» في ٢٤ مارس (اذار) ١٩٧١ وفي مقابلة جرت بيني شخصياً وبين الدكتور منيف الرزاز، الامين العام للقيادة القومية لحزب البعث سابقاً في ١٩٧٢ ذكر الاخير عدداً يتراوح ما بين ٥٠٠ و ٦٠٠ لماذا لا يقدم لنا السيد شعبي عدداً بدلاً من ذكر مصادره؟ ان ادعاءاته المجانية عن ما يسمى بـ «أخطاء» لا تساعد احداً وتقع دون المستويات الدولية للممارسات الاكاديمية. فلا يستطيع احد ان يصف شيئاً بأنه خطأ في سياق ما نعتبره مناقشات اكايدمية، دون ان يقدم حقائق بديلة او يغتر عدم صحة البيانات المطروحة وهل هناك سرفي عدد اعضاء الحزب العاملين في ٨ مارس (اذار) ١٩٦٣ بعد مرور اكثر من ٣٢ عاماً؟ انا مدرك بالطبع كما هو وارد بكتابي وبعض مقالاتي بوجود العديد من البعثيين النشيطين الآخرين في سوريا، في ذلك الوقت، بمن فيهم «القطريون» الذين اسسوا تنظيمياً بدلاً بعد المؤتمر القومي الخامس لحزب البعث المنعقد في حمص في مايو (ايار) ١٩٦٢، ان الدعوة لهذا المؤتمر لم توجه لهؤلاء «القطريين» شأنهم شأن البعثيين السوريين الآخرين الذين كانوا خارج القيادة القومية، وبالتالي قاموا باعلان تاسيس قيادة قطرية خاصة بهم، ولم يعد انضمام هؤلاء البعثيين مع حزب البعث الرسمي «التنظيم الام» الا بعد ثورة ٨ مارس (اذار) لذلك لم يكن من الممكن اعتبارهم اعضاء عاملين بشكل رسمي حتى هذا التاريخ بغض النظر عن اهمية دورهم في الثورة وما تلاها.

٤- في ص ١١٨ (الطبعة الثانية ص ١٥٠) اشير الى ان تمثيل العسكريين في المؤتمر القطري السابع ١٩٨٠ كان اكثر من ٣٠٪ من اجمالي اعضاء المؤتمر، ويرى السيد شعبي انني اعزو هذه النسبة الى عدد الضباط الذين اذكر بعضهم بالاسم، وانني «أخضع» في الارقام، في الواقع انا استند فقط الى التقرير التنظيمي للمؤتمر القطري السابع، حيث يذكر في المناضل (العدد ١٢٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٨٠ ص ٢٩ - ٣٨) انه من بين ٥١٨ عضواً عاملاً اصلاً كان ١٦٠ (اي اكثر من ٣٠٪) يمثلون الجيش والقوات المسلحة، وان كنت قد اخطأت في وصف احد الأشخاص بأنه من العسكريين (اي جميل الأسد الذي حضر المؤتمر كعضو اصلي ايضاً) كيف اتهم بالخداع في الارقام المنشورة جلياً في المناضل؟

٥- في ص ١٢٢ الطبعة الثانية ص ١٥٥ اصل الى استنتاج شخصي يصفه السيد شعبي بالآتي: «تبلغ اللعبة حداً من الفضائحية لا يمكن ان يسكت عنها عقل قارئ يحترم ذاته واستنتاجي (بالشكل المخلص جداً كما اورده السيد شعبي) هو ان «سوريا لا تزال في منتصف التسعينات تبدو بشكل متناقض ومأساوي ابعد ما تكون منذ استقلالها عن التصور.. لمجتمع علماني...» واشير في احدى الحواشي على عمليين يحتويان على مناقشة تدور حول هذه القضية في ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ويجادل السيد شعبي بأنه لا يمكنني الاقتباس من اعمال نشرت عام ١٩٧٩ و ١٩٨٠ للوصول الى استنتاجات حول وضع يفترض انه قائم في منتصف التسعينات، ويبدو ان السيد شعبي لا يالف الممارسة الاكاديمية الشائعة التي يشار فيها الى اعمال اخرى جديرة بالاطلاع كمزيد من الاسناد حول الموضوع قيد المناقشة، وهنا يستخدم لفظ «قارن» وفي حالة عدم استخدام كلمة «قارن» يعني هذا ان الكاتب يعتمد على ما يستشهد به كسند مباشر لاقواله.

لقد وردت استنتاجاتي سالفة الذكر في بادئ الامر في الطبعتين الانكليزيتين لكتابي الصادرين في ١٩٧٩ و١٩٨٠ وحيث انني اعتقد ان الاستنتاج ما زال قابلاً للتطبيق في منتصف التسعينات لذلك قمت بتكراره، مع تعديل الفترة المذكورة تبعاً.

٦- في ص ١٣٨ (الطبعة الثانية ص ١٧٥) اذكر ان عدد «أحد تشكيلات القوات المسلحة السورية في ١٩٨٢ قد بلغ ٥٥٠٠٠ ومرة أخرى يرى السيد شعبي انها «لعبة الارقام» غير ان كل ما فعله هنا هو الاستشهاد بعمل باتريك سيل الأسد «الصراع على الشرق الاوسط» ص ٤٢٦ من الطبعة الانكليزية الاصلية فلست ادري كيف يمكن ان اتهم بالتلاعب على الاحصائيات؟

٧- ويشير السيد شعبي الي انني لم اخطيء فقط عندما ذكرت في ص ١٢٧ (الطبعة الثانية ص ١٦١) انه في ٢٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨١ قام الاخوان المسلمون بنسف مجمع مخابرات بحري الازبكية بل يتهمني بطريقة غير مقبولة بانني احاول التغطية على هذه الجريمة البشعة التي نالت الارباء بالحديث عن اصابة المارة، وفي الحقيقة ان لا مجمع مخابرات، ولا وجود حتى لمنبر امن واحد في اليمن الذي اصيب بالتفجير، انني اقدر شعور السيد شعبي تجاه هذه الحادثة، حيث انه كاد ان يكون احد المصابين في هذا

الهجوم الغادر، ولكني لم افعل سوى الاعتماد على كتاب باتريك سيل «الاسد: الصراع على الشرق الاوسط» (ص ٣٣١) كما يتضح للسيد شعبي بالرجوع الى الحاشية الخاصة بهذا الجزء والتي يبدو انه فضل ان يتجاهلها عن عمد لست ادري كيف يستطيع السيد شعبي ان يوجه لي مثل هذه الاتهامات التي لا اساس لها.

٨- ويشير السيد شعبي الي ما ذكرته (ص ١٢٨ الطبعة الثانية ص ١٦٢) عن اعادة نشر كتب لصالح «فئة معينة» وتوزيعها بالكتبات السورية، وهو ما ورد باحدى الحواشي عن اعمال منير الشريف ومحمد امين غالب الطويل ويتهمني السيد شعبي بانني اسوق هذه الملاحظات بما يخدم تحليلي ما قبل القومي (ويقصد به الطائفي والاقليمي والعشائري) كما يدعي انني اشترت كتاب منير الشريف (المسلمون العلويين) من احدي بسطات بيسروت ورأيت ان انسب طبع الكتاب لخطة سورية والقول انه يوزع في مكتبات دمشق، خدمة لغرضي وتحليلي، وفي الواقع لقد اشترت نسختي هذه من مكتبة جديرة بالاحترام في دمشق في اوائل السبعينات كما انني لا افهم كيف يمكن للاماكن التي اشترى منها كتيبي ان تؤثر على سياق تحليلي.

٩- في ص ١٤٣ (الطبعة الثانية ص ١٨٢) اقدم تحليلاً احصائياً استناداً الى التقرير التنظيمي للمؤتمر القطري الثامن في ١٩٨٥ واخلص الى ان الارقام الواردة به تؤكد ما توصلت اليه سابقاً الا وهو ان عضوية حزب البعث كانت اقل انتشاراً في المدن الكبرى كدمشق وحلب واكثر انتشاراً في المناطق الريفية، ويرى السيد شعبي ان الجداول الواردة بكتابي (ص ١٨٣ الطبعة الثانية ص ٢٣٥) تشير الى عكس ذلك، حث ان النسبة المثوية لمدينة دمشق تصل الى ٩,٥٤٪ وتلك لريفها الى ٦,٧٧٪ بينما تمثل النسبة لحلب (١١,٢٦٪) والمقصود هنا كل مدينة حلب بما فيها المدينة والمناطق الريفية) اعلى النسب بالمقارنة بجميع فروع الحزب الأخرى، ويرى السيد شعبي انني اتلاعب بالارقام مرة أخرى، لانني احسب النسب المثوية بمقارنة عدد اعضاء الحزب بعدد سكان المنطقة قيد النظر فيقول مرة أخرى عندما لا تستجيب الارقام المجردة للتحليل المرسوم سلفاً يخترع فان دام معاملاته الجديدة.

ورد فعلي لذلك هو الاتي لو انني اردت فقط ان استخدم ارقاماً تتفق مع نظرياتي، ما كنت ساسوق الارقام الخاصة بدمشق وحلب التي يشير اليها السيد شعبي، ففي الواقع لقد ساق السيد شعبي هذه الارقام من عامود قمت باضافته للجداول ماخوذاً من التقرير التنظيمي عام ١٩٨٥ وذلك لاجراء مقارنة افضل بين العواميد المختلفة وطرق الحساب، وهذا العامود الذي يستشهد به السيد شعبي يعطي عدد اعضاء الحزب في منطقة ما بالمقارنة مع العدد الكلي لاعضاء الحزب في سوريا، ان السيد شعبي يناقض نفسه عندما يقول انني قمت بتلفيق احصائيات حتى اناقض ما اسوقه من حجج.

ان اعطاء صورة واقعية للقوة العددية لتنظيم الحزب في منطقة ما طبقاً لتحليلي يتطلب مقارنة عدد اعضاء الحزب باجمالي السكان، والاسيصعب مقارنة المناطق المختلفة.

١٠- ويرى السيد شعبي ان كتابي يعتمد على مجموعة من المراجع الملتبسة كمرجع كتاب (حوار حول سوريا) لكاظم باسم حركي هو محمد صادق، ويترسل السيد شعبي في نقده الذي لا اساس له قائلاً الغريب في ان السيد فان دام يريد ان يقنع ويخدع قارئه بان الكتاب موثوق به من حيث يذكر (ص ٩١ الطبعة الثانية ص ١١٦) ان كتاب حوار حول سوريا لمحمود صادق صادر عن دار عكاظ بلندن.. والواقع ان الكتاب صادر بدون ذكر لاي دار او مكان للطباعة ولكن معلوماته (الهامة) لصالح خلفية للكتاب تقتضي ان يخترع الكاتب داراً لكتابه الطائفي. انا لا الفق شيئاً بل بالعكس فالسيد شعبي ينهي بدون وجه حق ان الكتاب لا يذكر تاريخ او دار نشر الا ان القارئ يجد الاتي في ص ٢ من الكتاب الطبعة الاولى ١٩٩٣ الناشر دار عكاظ لندن.

والغرب من ذلك ان الهجوم الذي شنه السيد شعبي ضدي لاستخدامي كتاباً لا يستسيغه هو انما ادى الى الترويج لكتاب السيد محمود صادق الممنوع تداوله في سوريا، فقبل نشر مقاله هذا ما كاد احد يسمع عن هذا الكتاب في سوريا، اما الان والفضل للسيد شعبي فربما يحظى كتاب السيد محمود صادق بالقاعدة الكبيرة من القراء التي كان يرغبها المؤلف.

لقد استعنت اساساً بكتاب السيد صادق الممتع كمرجع للمزيد من التحاليل الاضافية او البديلة وانا لا اعتمد عليه كما يقول السيد شعبي غير انني لم اناجح في التحقق من مصادره، او حتى العثور على دار عكاظ التي قد تكون هي ايضا اسماً حركياً، كما انني لا ارى كيف يمكن لكتاب عربي تنشره دار مغمورة في لندن ان يكون جديراً بالثقة اكثر من كتاب منشور في العالم العربي.

١١- ويتهمني السيد شعبي بانني انقل عن باتريك سيل (ص ١٣٨ الطبعة الثانية ص ١٧٥) قصة ملققة عن مجموعة من الالوية من فئة معينة قامت بتحريك احداث في عام ١٩٨٣ وبالعودة الى المراجع اي كتاب باتريك سيل بالذات في ص ٦٩٠ نجد قصة مختلفة واشخاصاً مسؤولين ليسوا من هذه الفئة ومع اختلافنا مع كتاب باتريك سيل، الا انه يبقى اكثر رصانة، فهل يقبل السيد باتريك سيل ان يستخدم كتابه وينسب اليه ما لم يقله؟ اليس في هذا عدم احترام لعقيلة القارئ بل الاساءة الى مصداقية استخدامه لمراجعته؟

وياتي ردي هكذا مرة اخرى يختلق السيد شعبي اتهامات لا اساس لها ففي المقام الاول يصل عدد صفحات الطبعة الانكليزية الاولى لكتاب سيل الذي استشهد فيه الى ٥٥٢ صفحة فقط اما صفحة ٦٩٠ التي يشير اليها السيد شعبي فلا وجود لها على الاطلاق ثانياً، يضم كتاب سيل القصة التي سردتها بالحرف في الفصل ٢٤ «حرب الاخوين» ص ٤٢١-٤٤٠.

وبمراجعة الطبعة العربية الاولى التي قامت بنشرها مكتبة بيسان في ١٩٩٢ لم يدهشني ان اجد القصة ذاتها ص ٦٨٥-٦٩٥.

وجدير بالذكر ان السيد باتريك سيل، الذي اطلع على الطبعة الاولى باللغة العربية من كتابي، قد وصفه بأنه كتاب ممتاز موسع بشكل كبير ومواكب للاحداث الاخيرة. ويقول السيد شعبي ان نفاذ الطبعة الاولى من كتابي خلال شهور قليلة اوحى لي بأن كتابي ذو قيمة انا لم اقل شيئاً من هذا القبيل، الا انني لا اخفي سروري بما حظيت به الطبعة الاولى باللغة العربية من كتابي حول سوريا من اهتمام فما الذي يتمناه الكاتب سوى انتشار كتابه وكثرة توزيعه وقراءته هذه هي أفضل مكافأة لسنوات الجهد والعمل الدؤوب فقلما تحظى مثل هذه النوعية من الاعمال العلمية التفصيلية بمثل هذه القاعدة العريضة من القراء.

ويتساءل السيد شعبي اذا كنت ارى ان سياسة الاسد التي رسمت خطأ بين الحياة والموت وبين الحقوق والتفريط يمكن الا تكون سياسة اكثروية، وهنا وافقه تماماً على ان اهم القضايا التي يقف فيها معظم الشعب السوري مسانداً لموقف الرئيس حافظ الاسد هي عملية السلام السورية - الاسرائيلية.

انني بالقطع لا اقبل اتهامات السيد شعبي بأن كتابي «خبث» فهو يصف كتابي ايضاً بأنه خطير وهناك مخاطرة في الرد عليه، ويبدو ان السيد شعبي لا يدرك بأن موقفه من كتابي انما قد يشجع معارضيهِ على قراءة كتابي، وانا ارى انه كان من الافضل لو انه التزم بما قاله بداية بأن في سوريا.. لا نسمح لانفسنا بتناول الامور الطائفية لاننا لا نريدها ان تلعب اي دور على الاطلاق، فيبدو ان تجاهل القضايا الطائفية تماماً افضل بكثير من تناولها بغير صدق، مما يسمح باثارة مناقشات سلبية والتي ما كان لها ان تظهر في ظل مناقشات وحوارات صريحة وموضوعية حول الطائفية وغيرها من الولاعات، كما هو وارد بكتابي.

مستشرق هولندي وحالياً سفير هولندا في مصر يعبر عن وجهة نظر شخصية.